جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

مساهمةالإنفاق العام على البنية التحتية في نمو الإقتصاد السوداني

Contribution of Public Expenditure on Infrastructure In Sudanase Economic Growth

(2004م - 2014م)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد

إعداد الطالبة/ هويدا الطيب بابكر **إشراف / د. بابكر الفكي المنصور**

يونيو 2016

قال تعالى:-

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُم مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ صدق الله العظيم

(الروم:آية 23)

إهـداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرتين اللذين لم يوفرا جهدا في سبيل تعلمنا

إلى روح أخي .. الذي حط عنا الرحال باكرا

إلى كوكبتي الصغيرة....زوجي وابنائي الأعزاء

إلى أساتذتي الأوفيـــــاء

إلى كل إخوتي وأحبتي الذين جمعتني بهم ظروف الحياة

شكـر و تقدير

الحمدلله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى..

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات.. والشكر أجزله لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بصفة عامة وكلية الدراسات العليا وأساتذتها الأوفياء بصفة خاصة.

الشكر للمجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي لتعاونهم المقدر في سبيل الإحاطة بالمعلومة..

الشكر لوزارة المالية ووزارة البنى التحتية وبنك السودان المركزي وأثمن هنا مجهودهم الكبير وتعاونهم المثمر في إحاطتنا بالمعلومات المطلوبة .

وأخص بالشكر الأستاذ الجليل دكتور بابكر الفكي المنصور الذي كان المرشد والموجه والعالم ببواطن الأمور صغيرها وكبيرها ولم يوفر جهداً في ريادتي لهذا الصرح الكبير.

الشكر لكل الذين وقفوا من خلفي وساهموا معي في إعداد هذا البحث.

المستخلص

رغم الجهود المبذولة لتطوير وانشاء البنيات التحتية بالسودان إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب مقارنة بمثيلاتها من الدول النامية والمتقدمة. لذلك جاء هذا البحث بغرض دراسة الإنفاق العام على البنية التحتية ومساهمته فى النمو الاقتصادي في السودان (ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي).

تم إستخدام المنهج الإحصائي بشقيه الوصفي والتحليلي لقياس مستوى العلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي.وبيان وتوضيح دور الإنفاق العام على البنية التحتية ومساهمته في النمو الإقتصادي في السودان. و يهدف البحث إلى معرفة مفهوم البنية التحتية ومراحل تطورها ، وبيان وتوضيح أثر الإنفاق العام على البنية التحتية في النمو الإقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، والوقوف على مشاكل ومعوقات البنية التحتية والنمو الإقتصادي في السودان. وللبحث ثلاثة فرضيات ، الفرضية الأولى وجود علاقة مباشرة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي الفرضية الثانية: مشروعات البنية التحتية أغلبها خدمية غير محفزة للقطاع الخاص بسبب إرتفاع تكاليفها وقلة العائد عليها مع طول فترة إستردادها.الفرضية الثالثة: أنظمة التمويل الحديثة يمكن وأثبت البحث بطلان الفرضية الأولى وصلاحية كل من الفرضية الثانية والثالثة.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: عدم وجود علاقة مباشرة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي، مشروعات البنية التحتية أغلبها مشاريع خدمية غير محفزة للقطاع الخاص بسبب إرتفاع تكاليفها وقلة العائد عليها مع طول فترة إستردادها وأنظمة التمويل الحديثة تسهم إيجاباً في مشروعات البنية التحتية.

أهم التوصيات: رفع نسبة الصرف على البنيات التحتية وتنويع مصادر تمويلها،خلق بيئة ومناخ جاذب للإستثمار في مشروعات البنية التحتية. كما يجب على الدولة وضع خارطة طريق لترتيب أولويات البنية التحتية والعمل على تنفيذها وفق الخطط الموضوعة. والعمل على زيادة وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

Despite exerted efforts to the development and establishment of infrastructure in Sudan, but it is still below the required level, compared with those from

developing and developed countries. That is why the purpose of this research study of public expenditure on infrastructure and its contribution to economic growth in Sudan (represented by GDP).

Statistical method has been used, both descriptive and analytical method for measuring the level of the relationship between public expenditure on infrastructure and GDP Alajamali.obian and clarify the role of public expenditure on infrastructure and its contribution to economic growth in Sudan. And research aims to find out the concept of infrastructure and stages of development, and a statement and clarify the impact of public expenditure on infrastructure in economic growth as represented by the gross domestic product, and stand on the problems and constraints of infrastructure and economic growth in Sudan. To search three hypotheses, first hypothesis there is a direct relationship between public spending on infrastructure and GDP second hypothesis: infrastructure projects, mostly service is stimulating the private sector due to high costs and lack of return it with the length of the third Astrdadha.alfrdah Period: Modern financing systems can be proved Find invalidity of the first hypothesis and the validity of each of the second and third hypothesis

The research found the following findings: the lack of a direct relationship between public expenditure on infrastructure,and economic growth, infrastructure projects, mostly service projects is stimulating the private sector due to high costs and lack of return it with the length of the recoverable, Modern financing systems contribute positively in infrastructure projects.

The most important recommendations: raise the exchange rate of the infrastructure and diversify their funding sources, and create a climate attractive environment for investment in infrastructure projects. It must also develop road map to arrange the infrastructure priorities and work to implement them in accordance with the plans put. And work to increase and diversify the sources of GDP.

الفهرست

الموضوع	رقم

	الصفحة
الإستهلال	2
الإهداء	3
شكر وتقدير	4
المستخلص	5
Abstract	6
الفهرس	7
الجداول	9
الفصل الأول:الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة	10
المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث	11
1-1-1 المقدمة	11
1-1-2 مشكلة البحث	11
1-1-3 أهداف البحث	12
1-1-4 أهمية البحث	12
1-1-5 فروض البحث	12
1-1-6 منهج البحث	13
1-1-7 حدود البحث	13
1-1-8 هيكل البحث	13
المبحث الثاني:الدراسات السابقة.	14
الفصل الثاني :الإطار النظري.	18
المبحث الأول:الإنفاق العام	19
المبحث الثاني: مفهوم النمو الإقتصادي والناتج المحلي الإجمالي	27
المبحث الثالث: ماهية ومفهوم البنية التحتية ومراحل تطورها	35
الفصل الثالث:الوضع الإقتصادي في السودان والصرف على البنية التحتية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	45
المبحث الأول: الوضع الإقتصادي في السودان خلال الفترة (2004 -2014)	46
المبحث الثاني: الصرف على البنية التحتية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في السودان	57

الفصل الرابع : **النتائج والتوصيات**	75
المبحث الأول: مناقشة الفرضيات	76
المبحث الثاني:النتائج والتوصيات	78
المراجع	80

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	رقم الصفحة
1/1/3	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي(2004-2014)	47
2/2/3	مصروفات التنمية الإجتماعية(الصحة والتعليم) للفترة(2004-2014)	62
3/2/3	مصروفات النقل والطرق والجسور للفترة(2004 -2014)	64
4/2/3	المنصرف على قطاع الكهرباء والموارد المائية خلال(2004 - 2014)	66
5/2/3	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة(2004 -2014)	71
6/2/3	الصرف على قطاعات(النقل والمواصلات /قطاع الكهرباء والمياه/قطاع الخدمات الإجتماعية(الصحة والتعليم) ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي(بالجنيه) (2004 – 2014)	72
7/2/3	نسبة الصرف على قطاعات البنية التحتية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2004 – 2014).	73

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحـث الأول

الإطار المنهجي للبحث

1-1-1 المقدمة:

البنية التحتية هي أحد المقومات الرئيسية في النجاح الاقتصادي لأية دولة. باعتبارها أساساً أولياً لمساهمة كافة القطاعات في النشاط الإقتصادي في الدولة وقد ركزت السياسات الإقتصادية على إعطاء الأولوية إلى هذه القطاعات من حيث حجم الإنفاق الكلي بهدف الوصول إلى تحقيق مستوى مناسب من النمو الإقتصادي يتناسب مع إمكانيات الدولة ومواردها الإقتصادية.

والسودان كغيره من البلدان ظل يعاني من تعاقب الحكومات ، والتي لم تضع البنية التحتية في سلم أولوياتها لكي تقوم البلاد على بنية تحتية سليمة، قابلة للتمدد الملائم. وعلى الرغم من دور البنية التحتية وأهميته في الإقتصاد إلا أن السودان مازال يعاني من ضعف البنيات التحتية مقارنة بغيره من الدول التي مضت قدماً في هذا المجال، وللوقوف على أهمية الإنفاق العام على البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في السودان(ممثلاً في الناتج المحلي) جاء هذا البحث لمعرفة إستراتيجية الدولة في الإنفاق على بنياتها التحتية ومدى تأثير ذلك على النمو الإقتصادي وإمكانية مساهمة القطاع الخاص في دعم وتطوير بنياتها.

1-1-2 مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود المبذولة في تطوير وإنشاء البنيات التحتية بالسودان إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب مقارنة بمثيلاتها من الدول النامية والمتقدمة فالقصور في خدمات الكهرباء والمياه والنقل وغيرها تحد من الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المشروعات في الدفع من معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة،عليه يمكن صياغة المشكلة في الأسئلة التالية:

1. ماهو أثر الإنفاق العام الفعلي على البنية التحتية في النمو الإقتصادي في السودان؟
2. هل مشاريع البنية التحتية مشاريع جاذبة للإستثمار في السودان؟
3. هل هنالك جهود لإشراك القطاع الخاص أو إدخال أي نظام من نظم التمويل المتاحة للإسهام في البنى التحتية ؟

1-1 -3 أهداف البحث:

1. معرفة مفهوم البنية التحتية ومراحل تطورها.

2. بيان وتوضيح مساهمة الإنفاق العام على البنية التحتية في النمو الإقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي.
3. الوقوف على مشاكل ومعوقات البنية التحتية والنمو الإقتصادي في السودان.

1-4.1 أهمية البحث:

أ/ الأهمية العلمية:

تتمثل في تناول هذا البحث عدة جوانب غفلت عنها البحوث الأخرى:

1/أغلب الدراسات ركزت على أثر القطاعات الإنتاجية على الناتج المحلي الإجمالي وتناول هذا البحث الجانب الخدمي ممثلاً في الإنفاق العام على البنية التحتية ومساهمته في النمو الإقتصادي في السودان.

3/ المدة التي إستند عليها البحث(2004 _ 2014م) شهدت العديد من الأحداث في السودان كاتفاقية السلام الشامل وخروج البترول كرافد محلي للإنتاج والأزمة المالية العالمية(2008) التي أثرت على اقتصاديات العالم بدرجات متفاوتة. فيأمل الباحث أن يكون هذا البحث إضافة حقيقية للدراسات والبحث العلمي.

ب/ الأهمية العملية:

تتمثل في إيجاد الحلول المناسبة لتدني معدل النمو الإقتصادي برفع الناتج الخدمي وخلق بيئة ملائمة للإستثمار في البنيات التحتية وترتيب أولوياتها والسعي لوسائل التمويل المتاحة للمساهمة في تنفيذها .

1-5.1 فروض البحث:

1. للإنفاق العام على البنية التحتية علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
2. مشروعات البنية التحتية مشاريع أغلبها خدمية غير محفزة للقطاع الخاص بسبب إرتفاع تكاليفها وقلة العائد عليها مع طول فترة إستردادها.
3. إتباع نظم التمويل الحديثة يسهم إيجاباً في مشروعات البنية التحتية وبالتالي النمو الإقتصادي.

1- 6.1منهج البحث:

تم إستخدام المنهج الإحصائي بشقيه الوصفي والتحليلي لقياس مستوى العلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والعائد المتوقع للنمو الإقتصادي. وتم جمع البيانات عبر مصادر أولية تشمل المقابلات الشخصية مع الجهات ذات الإختصاص.ومصادر ثانوية تتمثل في تقارير وزارة المالية ووزارة البنية التحتية وبنك السودان المركزي والمراجع ورسائل الماجستير والدكتوراة وأوراق العمل والمؤتمرات والدوريات والإنترنت.

1-1-7 حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان

الحدود الزمانية: 2004-2014م

1- 1-8 هيكل البحث:

يحتوي البحث على أربعة فصول، الفصل الأول يتناول الإطار المنهجي والدراسات السابقة. أما الفصل الثاني يتناول مفهوم كل من الإنفاق العام والنمو الإقتصادي والناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه بالإضافة إلى مفهوم البنية التحتية ومراحل تطورها. الفصل الثالث فيه مبحثان المبحث الأول الوضع الإقتصادي في السودان خلال الفترة(2004 – 2014م) والمبحث الثاني الصرف على البنية التحتية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في السودان. ثم يأتي الفصل الأخير وفيه مبحثان المبحث الأول مناقشة الفرضيات والمبحث الثاني النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابـــقة

1-2-1 دراسة بحثية:إعداد دكتور محمد الشريف بن زمراوي والأستاذة هاجر سلاطين[1]

أولاً : عنوان الدراسة: (دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الإستثماري العام على البنية التحتية)

ثانياً: أهداف الدراسة:

محاولة إيجاد علاقة إحصائية معنوية بين الإستثمار العام في البنية التحتية وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

تم الإعتماد على نموذج بازل(دراسة زمنية مقطعية لستة دول هي بلجيكا ، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، البرتقال، روسيا الإتحادية، أسبانيا والمملكة البريطانية المتحدة خلال الفترة الزمنية(2000-2011م)

رابعاً: نتائج الدراسة:

1/ يؤثر الإنفاق على البنى التحتية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المدروسة، حيث أثبت نموذج التأثيرات العشوائية أن كل من الإستثمار في النقل الجوي والسكك الحديدية وشبكة الطرقات البرية مرتبط إيجاباً بمعاملات إنحدار(14.44 - 13.2E -50 و1.09E-50) وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية.

2/ تأثير الإستثمار في البنى التحتية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختارة في العينة متفاوت حسب البنية التحتية المستهدفة،إذ تأتي البنية التحتية للمطارات أولاً, ثم تليها السكك الحديد والطرقات، ويظهر هذا التفاوت من خلال قيمة معامل الإنحدار لهذه المتغيرات، وهذه النتيجة تعني رفض الفرضية الثالثة.

3/لا يوجد إختلاف من الناحية الإحصائية في تأثير الإنفاق على البنية التحتية على نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لجميع الدول، إذ أن النموذج الذي توصلت إليه الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية، وليس نموذج التأثيرات الثابتة الذي يظهر الإختلافات بين الدول في حالة وجودها وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثانية.

4/ يؤكد النموذج المتوصل إليه إلى أنه يمكن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق على البنية التحتية وتوفير محيط مناسب لهذه الشركات يسمح لها بالبقاء.

---

(1) د. محمد الشريف بن زمراوي وأ. هاجر سلاطين - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الإستثماري العام على البنية التحتية – مجلة البحوث الإقتصادية والمالية – العدد الثالث/جوان/2015 صفحة73

1-2-2 دكتوراة في الإقتصاد:إعداد/ علي عبداللطيف إبراهيم أحمد . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عام 2012م .

أولاً : عنوان الدراسة: (المشكلات والمعوقات لتمويل مشروعات البنية التحتية).دراسة حالة السودان.

ثانياً : أهداف الدراسة:

1/ التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان.

2/ بيان أثر السياسات التمويلية العامة للدولة على هيكل تمويل مشروعات البنية التحتية.

3/ دراسة عوامل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على قرارات المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة واختيار أنسبها لمشروعات البنية التحتية.

4/ التعرف على دور المعلومات ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات التمويلية لمشروعات البنية التحتية.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1/ أن ضعف الموارد الاقتصادية للدولة وتركيز تمويل مشروعات البنية التحتية على الموازنة العامة للدولة فقط أدى إلى تأخير تنفيذ تلك المشروعات .

2/ تركيز معظم مشروعات البنية التحتية على الضمانات الحكومية للحصول على التمويل من المؤسسات المالية الدولية.

3/ تعتبر دراسة الجدوى المبدئية والفنية لمشروعات البنية التحتية معيارا مهما لقبول المشروع أو رفضه.

4/ اتخاذ قرارات التمويل في مشروعات البنية التحتية يتوقف علي مدي تعدد مصادر التمويل.

5/ تلجأ مشروعات النبية التحتية للتمويل المصرفي لضعف التمويل عن طريق الموارد العامة لدولة.

3.2.1 ورقة بحثية:إعداد دكتور محمود محمد داغر وعلي محمد علي[1]

أولاً : عنوان الورقة: (الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي(1970-2004)

ثانياً: أهداف الدراسة:

(1) محمود محمد داغر وعلي محمد علي – الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في ليبيا- المجلة الألكترونية بحوث إقتصادية وعربية – العدد51 – السنة 2010م- ص 110

1. التعرف على إستراتيجية الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا ومدى تأثيره في النمو الإقتصاي.
2. قياس الآثار المتبادلة بين مشروعات البنية التحتية والنمو الإقتصادي بسبب العلاقة التبادلية بينهما.

ثالثاً: منهجية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على إستخدام نموذج العلاقة السببية المقترح من غرانجر عام 1969 والمطور من سيمز (SIMZ) عام 1972

رابعاً: نتائج الدراسة:

1. إرتبطت إستراتيجية الإنفاق العام في ليبيا إرتباطاً وثيقاً بمدى توفر الإيرادات النفطية مما أدى إلى تدهور مستويات الإنفاق عند تدهور مستوى توفر الإيرادات
2. فشل السياسة المالية في تحديد أولوية الإنفاق على مشروعات البنية التحتية فعلى الرغم من الأهمية الإقتصادية الكبيرة لقطاع المواصلات والنقل وقطاع الكهرباء والمياه والغاز فقد كان مستوى الإنفاق عليهما أقل بنسبة 45% من الإنفاق على قطاع الإسكان وهو ما تسبب في إنخفاض العائد الإقتصادي على هذه المشروعات.
3. الفشل في تحديد حزمة المشروعات المتكاملة التي تؤدي إلى التركيز على التنويع مما أضعف مساهمة بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى(الصناعة – التجارة – الزراعة.. إلخ) في الناتج المحلي الإجمالي.
4. أدى التباين الكبير بين مستويات الإنفاق وحجم التكوين الرأسمالي الثابت لمشروعات البنية التحتية إلى تذبذب كافة المؤشرات الإقتصادية، كالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وإنتاجية الدينار المستثمر، وهو ما يؤشر إلى وجود خلل في توجيه الموارد الإقتصاية نحو المساهمة الفاعلة في النمو والتنمية الإقتصادية.
5. لم تتجه السياسة المالية إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة نقص مصادر التمويل والإكتفاء باتخاذ سياسة مالية إنكماشية لتلافي القصور في توفر الإيرادات وعدم الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في إيجاد السياسات الملائمة التي تجسد تكيف دور الدولة في النشاط الإقتصادي بناء على مواردها وإمكانياتها الإقتصادية.
6. أشارت الدراسة القياسية المستندة إلى منهج سببية غرانجر إلى وجود تأثير للإنفاق العام في مشروعات البنية التحتية في النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1970 -2004) على الرغم من إنخفاض حجم التكوين الرأسمالي الثابت قياساً إلى إجمالي الإنفاق العام.

أوجه الشبه والإختلاف بين البحث والبحوث الأخرى:.

أهم ما يميزهذا البحث عن البحوث السابقة ثلاثة نقاط:

1/ تناول الباحث الإنفاق العام على البنية التحتية ومساهمته في النمو الإقتصادي في السودان على الرغم من عدم توفر الدراسات السابقة في هذا المجال.الأمر الذي يعد إضافة جديدة للبحث العلمي والدراسات.

2/ أغلب البحوث ركزت على أثر القطاعات الإنتاجية على الناتج المحلي الإجمالي دون الخدمية .

3/ المدة التي يستند عليها هذا البحث(2004 - 2014) شهدت العديد من الأحداث في السودان كاتفاقية السلام الشامل وخروج البترول كرافد محلي للإنتاج والأزمة المالية العالمية(2008) التي أثرت على اقتصاديات العالم بدرجات متفاوتة وإلى أي مدى كان لها الأثر في السودان.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: الإنفاق العام الماهية والتعريف.

المبحث الثاني: مفهوم النمو الإقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث:ماهية ومفهوم البنية التحتية ومراحل تطورها.

المبحث الأول

الإنفـاق العـام

2-1-1 مقدمـة:

يعكس الإنفاق العام دور الدولة وتطورها من الدولة الحارسة أو المحايدة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة، تطورت النفقات العامة حيث إزداد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات

السياسة الإقتصادية والمالية. ومع تطور طبيعة المالية العامة من (المالية المحايدة) إلى (المالية الوظيفية) ثم إلى (المالية التخطيطية) تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية[1]

2-1-2 مفهوم النفقات العامة:

لم يهتم التقليديون بالنفقات العامة رغم أهميتها عندهم حيث يرون أنها نقطة البدء في مالية الدولة فالدولة تحدد إيراداتها تبعاً لنفقاتها،أي يتم تحديد النفقات العامة أولاً وبعد ذلك يتم تحديد الإيرادات على ضوء تلك النفقات وليس العكس كما هو الوضع في الإنفاق الخاص حيث يقوم الأفراد بتحديد إنفاقهم في ضوء إيراداتهم ويسمي التقليديون هذا المبدأ بمبدأ أولوية النفقات العامة ويجد ذلك تبريراً عندهم بأن النقات العامة ضرورية للحفاظ على إستمرار بقاء الدولة ذاتها حيث أن تحديد النفقات العامة هو في نفس الوقت تحديد للأنشطة التي يجوز للدولة القيام بها ومن هنا إهتموا بالنفقات من الوجهة القانونية أي طرق واجراءآت تحديدها وانفاقها والرقابة عليها. لهذا لم يهتم التقليديون بمضمون النفقات العامة ولا بأنواعها باعتبار أن هذه ليست إلا مشاكل سياسية أو إدارية تقررها السلطات العامة وحصر دورها فقط في تغطية تمويل وظائف الدولة التقليدية التي لم يكن الأداء الإقتصادي من ضمنها، وقد أدى ذلك إلى عدم دراسة الآثار الإقتصادية للنفقات العامة لأن النظرية التقليدية كانت ترى أن النفقات العامة يجب أن تكون محايدة إقتصادياً واجتماعياً . أما النظرية الحديثة فتذهب إلى عكس ذلك حيث تهتم بدراسة طبيعة النفقات وآثارها وفيما يلي تفصيل ذلك:.

2-1-3 تعريف الإنفاق العام:

يعرف بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة[2].
ويقصد بالحاجات العامة هي الحاجات الجماعية التي يحتاجها أفراد الجماعة أو غالبيتهم وينتج عن إشباعها بواسطة الدولة منفعة عامة تقدرها الهيئات الحاكمة لحساب المجموع وبما يتمشى مع تخصيص الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وللنفقة العامة ثلاثة أركان[3] :.

أ/مبلغ نقدي

ب/ تصدر عن الدولة

ج/تحقق نفعاً عاماً

(1) صبري أبوزيد ـ عبدالحميد صديق عبدالبر(2002م) ـ إقتصاديات المالية العامة ـ القاهرة ـ جامعة قناة السويس/ كلية التجارة بالإسماعيلية ص 115
(2)خالد عبدالعظيم أبوغاية وحسن محمد جادالرب (2011م)– الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه –الإسكندرية/دار الفكر الجامعي ص 8

(1) صبري أبوزيد وعبدالحميد صديق عبدالبر ـ مرجع سابق ص 116

(أ) النفقة العامة مبلغ نقدي:.

عادة ما تنفق الدولة نقوداً مقابل شرائها للسلع والخدمات التي تحتاجها ،إلا أنه تستطيع الدولة بما لها من سلطة أن تحصل على إحتياجاتها جبراً دون مقابل، كما يمكنها الحصول على إحتياجاتها بمقابل نقدي أقل,على أن تكمله بمزايا عينية أخرى، وقديماً كانت الدولة تستخدم سلطاتها في الحصول على احتياجاتها دون مقابل، أو بمقابل أقل من قيمة السلعة أو الخدمة، أما الآن فلم يعد ذلك جائزاً إلا في أضيق الحدود وفي الظروف الإستثنائية وذلك بسبب إنتشار المبادئ الديموقراطية والحرية السياسية.

(ب) تصدر النفقة عن الدولة أوعن إحدى سلطاتها:

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر عن الدولة أو عن إحدى سلطاتها المختلفة، مثل هيئآت الحكم المحلي والمؤسسات العامة ولا يمنع ذلك أن تكون هذه الهيئات العامة ذات نشاط تجاري
واقتصادي،وقد نتج عن هذا التوسع في تعريف النفقة العامة من تطور دور الدولة، وزيادة تدخلها في النشاط الإقتصادي.

(جـ) أن تحقق النفقة نفعاً عاماً:

إذا قام شخص عام بإنفاق مبلغ ما وعاد نفعه على فرد معين أو على فئة معينة على حساب باقي الفئآت لا يعتبر إنفاقاً عاماً،ومثل هذا الأمر يستند إلى عاملين:

1/ أن الدولة يجب أن تحقق أو تهدف إلى تحقيق الصالح العام وليس فقط مصلحة مجموعة من الأفراد أو الفئآت.

2/ أن الأموال العامة التي تنفق على تحقيق مصلحة خاصة دفعها الأفراد في مجموعهم أي المجتمع ككل، وعلى هذا يعتبر إنفاق جزء منها لتحقيق نفع خاص إخلالاً بمبدأ هام في المالية العامة هو مبدأ مساواة الجميع أمام عوائد الأعباء العامة.

2-1-4 تطور طبيعة النفقة العامة:.

هذا التطور يبين التحول الذي طرأ على فكرة الدولة، بعد أن كان نشاط الدولة ينظر إليه على أنه مجرد إستهلاك لجزء من الدخل القومي أصبح ينظر إليه على أنه يحول جزءاً من الدخل من فئة إلى أخرى. فالفكر الكلاسيكي يرى أن النفقة العامة ليست إلا إستهلاكاً بمعنى أن الدولة تقتطع جزءاً من الأموال للقيام بأنشطتها المختلفة، وبذلك فهي تنقص من مجموع السلع المتاحة للمواطنين، وبالتالي يقل نصيب كل منهم من هذه السلع، وكانوا يرون أن هذا الإستهلاك ليس ضاراً طالما أنه لا يتعدى الحدود الضرورية لقيام الدولة بوظائفها الرئيسية ، وهذه النظرة نابعة من إيمان الكلاسيك بكفاءة النشاط الخاص دائماً وبشكل أكبر وأفضل من النشاط العام.

أما الفكر الحديث يرى أن النفقة ما هي إلا مجرد إعادة لتوزيع الدخل القومي، ونقل القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى وذلك على أساس:.

أ/ الدولة لا تستهلك بذاتها ولكنها تعيد توزيع الأموال التي إقتطعتها من بعض الأفراد على أفراد آخرين من خلال الإنفاق العام.

ب/ النشاط الخاص ليس متفوقاً دائماً على العام ، لكن أحياناً قد يحدث العكس، مثل قيام الدولة بتمويل بعض الإستثمارات بالأموال التي يكنزها الأفراد ، حيث أن إستخدام الدولة لهذه الأموال أفضل عن تركها معطلة في يد أصحابها. ورغم ذلك لا يرى الفكر الحديث أن كل الإنفاق العام إنفاقاً إنتاجياً، ولكن هناك جزء منه إستهلاكياً مثل نفقات تسيير الأجهزة الحكومية.

ويلاحظ أن الفرق بين التقليدين والحديثين فيما يتعلق بطبيعة النفقة العامة ليس كبيراً، فيرى التقليديون أن النفقة العامة ليست إستهلاكاً فقط ولكنها تحقق نفعاً أيضاً، وذلك عندما تقوم الدولة بأنشطتها فقط(التي حددها لها التقليديون)،إذ يترتب على ذلك خلق بعض المنافع، وهي حينئذ ترد جزءاً من الأموال التي إقتطعتها.

2-1-5 تطور دور النفقة العامة:

يرى الكلاسيك أن دور النفقات العامة دور محايد، حيث أنها لا تؤثر في النشاط الإقتصادي سواء في الإنتاج أو الإستهلاك أو التوزيع، كما أنها تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد وبين المشروعات، كما أنها لا تحدث أي تعديلات في المراكز الإجتماعية للأفراد أو الفئآت المختلفة ، ولهذا نادى الكلاسيك بعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، لأن ذلك يعوق القوانين الإقتصادية الطبيعية عن ممارسة آليتها في تحقيق التوازن التلقائي فقيام الدولة مثلاً بفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخول المحدودة، يترتب عليه خفض مدخرات الفئة الأولى ومن ثم الإستثمارات، ورفع القوة الشرائية لدى الفئة الثانية، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار ومن ثم الإخلال بالتوازن التلقائي. ولو تساءلنا عن مدى إمكانية أن تكون النفقة العامة محايدة، حقيقة أنه يصعب تصور ذلك،إن لم يكن مستحيلاً تصوره، فكل نفقة لها أثرها الإقتصادي، فمثلاً النفقات الحربية يرى الكلاسيك أنها نفقات إستهلاكية لأنها تقتطع جزءاً من الدخل القومي، وبالرغم من هذا نجد أن لها آثاراً متعددة على الإقتصاد القومي، فهي تعمل على تحويل جزء من الموارد من استخدامات إنتاجية أكثر كفاءة، إلى إستخدامات أخرى أقل، وهي بهذا تقلل من السلع الإستهلاكية والإنتاجية المتاحة للمجتمع، كما أنها تؤدي إلى زيادة الواردات (من الأسلحة والمعدات العسكرية) ومن ثم تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، إلا أنها في مقابل ذلك قد تكون سبباً في تقدم البحث العلمي ، كما أنه يمكن إستخدام المصانع الحربية في إنتاج سلع مدنية، كذلك فإن الطلب الحربي يمثل جزءاً هاماً من

الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمارات.أي أن آثار الإنفاق العسكري يتحدد تبعاً لهيكله وأهدافه والظروف الإقتصادية القائمة حينئذ.

أي أن حياد النفقات العامة يكاد يكون مستحيلاً في وقتنا الراهن على وجه الخصوص، ولذلك يرى الفكر الحديث أن كل نفقة عامة لها آثارها الإقتصادية والإجتماعية بالضرورة، إلى جانب آثارها المالية، وقد أصبحت أهم أدوات الدولة في التدخل في الحياة الإقتصادية للمجتمع.

أما الإنفاق الحكومي(Government spending):.

فهو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الإستثماري العام. فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي[1]. كذلك يمثل الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات كالأثاث والأدوات المكتبية وهي مدفوعات الحكومة نظير الخدمات التي تشتريها عن طريق التعاقد كبناء المستشفيات والمدارس وتعبيد الطرق وغيرها[2].

2-1-6 تقسيمات النفقات العامة: إهتم الفكر المالي بهيكل التقسيمات المختلفة للنفقات العامة،سنتطرق هنا لكل التقسيمات الهامة مع أن الدول لا تأخذ إلا ببعض منها[3]

(1)**التقسيم الوظيفي:**

يقصد بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة تقسيمها تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض من ذلك هو إظهار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة أو بعبارة أخرى ما تنفقه في تأدية خدماتها للأفراد والقيام بوظائفها المتعددة. والجدير بالذكر هنا أنه ليست هناك قاعدة واحدة يجب الإلتزام بها فيما يتعلق بتقسيم النفقات العامة وفقاً للطبيعة الإقتصادية ولقد درج الإقتصاديون على التمييز بين ثلاثة وظائف أساسية للدولة هي:الوظيفة الإدارية،الإجتماعية والإقتصادية.

فيما يلي كلمة مختصرة عن كل نوع من هذه الأنواع:.

---

(1) الشبكة العالمية للمعلومات – الموقع الإلكتروني /ar.m.wikipedia.o/glwiki(تاريخ النشر18/مارس/2015) تاريخ الإطلاع2015/4/15م

(2) الشبكة العالمية للمعلومات – الموقع الإلكتروني www.acc4arab.com(تاريخ النشر 14/فبراير/2007م)تاريخ االإطلاع 2015/4/17م

(3) صبري أبوزيد ـ عبدالحميد صديق عبدالبر ـ مرجع سابق - ص 122

النفقات الإدارية للدولة: هي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين وأجور العمال ومكافآتهم ومعاشاتهم ونفقات رئيس الدولة ومكافآت رئيس السلطة التشريعية. ويمكن القول أن النفقات الإدارية تتضمن نفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.

النفقات الإجتماعية للدولة: وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الإجتماعية للدولة أي هي النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الإجتماعية للأفراد وتحقيق قدر من التضامن الإجتماعي، وتشمل النفقات الإجتماعية ما يتعلق بالتعليم ،الصحة ، الثقافة العامة، والتأمينات الإجتماعية.

النفقات الإقتصادية للدولة: وهي المتعلقة بالأغراض الإقتصادية للدولة أي هي النفقات اللازمة لتزويد الإقتصاد القومي بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق....إلخ

يلاحظ أن هذا النوع من النفقات يحتل مكاناً أكثر أهمية في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، حيث أن الدول النامية تتميز بعدم توافر الهياكل الأساسية والتي تتميز(أي الهياكل الأساسية) بأنها لا تعطي عائد إلا على المدى الطويل وبشكل غير مباشر.

(2) التقسيم الجغرافي:

هناك مستويات للتقسيم الجغرافي:

أولاً: يمكن تقسيم النفقات بناءاً على حصص أو إعتمادات كل منطقة أو محافظة سواء بشكل مباشر باسم المحافظة أو عن طريق الوزارات(مخصصات مكاتبها) أو بالطريقتين معاً.

ثانياً: يمكن التمييز بين النفقات العامة على أساس طبيعة الهيئة التي تقوم بالإنفاق ، بين نفقات قومية تقوم بها الدولة المركزية وبين نفقات محلية تقوم بها السلطات المحلية.

(3) التقسيم الإنتاجي:

يمكن تقسيم نفقات الدولة بناءاً على مردودها على المجتمع إلى نوعين:

نوع مفيد يساهم في رفع مكانة ومستوى المجتمع وتقع معظم المصروفات في هذا النوع نوع حيادي(وقد يكون سلبياً) ليس له دور في تطوير شأن المجتمع، وتقع مخصصات الحروب المفتعلة وميزانيات المسئولين التي تهدف إلى بناء أمجاد شخصية ضمن هذا النوع من النفقات العامة.

(4) التقسيم المالي:

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات نهائية ونفقات راجعة:

النفقات النهائية: هي التي تدفعها الدولة نظير حصولها على سلع وخدمات وتعتبر من أهم النفقات لأنها تشكل الجانب الأعظم من نفقات الدولة.

النفقات الراجعة: تمثل المبالغ التي تصرفها الدولة ولكنها ستستعيدها في المستقبل مثل القروض التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص أو جهات أجنبية بالإضافة إلى المبالغ التي تخصصها الدولة للقطاع الخاص أو جهات أجنبية بالإضافة إلى المبالغ التي تخصصها الحكومة لشراء الأذونات والسندات الأجنبية والمحلية والعملات الأجنبية والمعادن الإحتياطية مثل الذهب والفضة....إلخ

(5) التقسيم الزمني:

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات دورية ونفقات غير دورية فتتصف بعض النفقات العامة بالثبات والتكرار(كالأجور والمرتبات ومصروفات الوقود.....إلخ) وتسمى بموجب هذا التقسيم بالنفقات الدورية أو العادية.

وهناك نوع آخر من النفقات التي لا تتصف بالتكرار مثل نفقات تمويل الحروب وبعض الإستثمارات مثل إنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون وامتيازات الهياكل الأساسية....إلخ

(6) التقسيم الإقتصادي:

- النفقات الجارية والإستثمارية.
- النفقات الحقيقية والتحويلية.

يمكن التمييز بين مستويين من التقسيم الإقتصادي:

الأول: يفرق بين النفقات الجارية والإستثمارية. **و** الثاني: يفرق بين النفقات الحقيقية والتحويلية.

النفقات الجارية: وتشمل أساساً المرتبات والأجور والمصروفات المتكررة.

النفقات الإستثمارية: وهي التي تزيد من المقدرة الإنتاجية للمجتمع عن طريق زيادة التكوينات الرأسمالية وتشمل معظم إعتمادات البرامج والخطط التنموية.

النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات العامة التي تتطلب مقابلاً يتمثل فيما تحصل عليه الدولة من سلع وخدمات لإشباع الحاجات العامة فعلى سبيل المثال ما تنفقه الدولة على التعليم والعلاج يعتبر نفقات حقيقية لأنها تحصل في مقابل ذلك على خدمات تعليمية وخدمات طبية.

كما تعتبر النفقة حقيقية أيضاً إذا أدت مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي. وكذلك إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية للمجتمع.أي إذا كانت الدولة هي التي تستخدم القوة الشرائية للنقود في سبيل الحصول على السلع والخدمات فتكون النفقات حقيقية، ومن أمثلة ذلك ما تدفعه الدولة من مرتبات وأجور للموظفين والعمال.

النفقات التحويلية: هي التي تتم بلا مقابل ومن أمثلتها إعانات الإنتاج. كما أن النفقات تعتبر تحويلية إذا لم تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي لأنها لا تستلزم الإستخدام المباشر لجزء من موارد المجتمع. كما تعتبر النفقات تحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون باستخدام القوة الشرائية للنقود موضوع النفقة العامة دون دفع مقابل ذلك في صورة سلع وخدمات، ومن أمثلة ذلك الإعانات التي تدفعها الدولة للأفراد في حالات المرض والعجز والشيخوخة....إلخ

الإنفاق المنتج وغير المنتج[1].

من أهم مؤشرات الإنفاق السليم تخفيض النفقات الإستهلاكية وزيادة النفقات الإستثمارية لزيادة النمو الإقتصادي. وزيادة إنتاجية الإنفاق العام يكون عن طريق تخفيض عجز الميزانية أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو تحري بعض المخصصات لإنجاز مشاريع مهمة أخرى.

النفقة غير المنتجة: هي الفرق بين الإنفاق الحكومي على برنامج معين والإنفاق الحكومي على البرنامج نفسه ولكن باستخدام كفء لذلك الإنفاق, مما يترتب عليه إنفاق أقل لتحقيق الهدف نفسه.

وجود هذا النوع من الإنفاق يزيد من عجز الميزانية والإقتراض الحكومي وفرض الضرائب على القطاع الخاص.

شروط الإنفاق المنتج:

- الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف بالإستخدام الكفء للموارد المالية
- الحصول على الإنتاج المثالي من جميع أوجه الإنفاق الحكومي أي يجب أن تعطي نتائج متساوية.

العوامل التي تؤدي إلى وجود الإنفاق غير المنتج:

- البطالة المقنعة.
- المعارضة السياسية لتخفيض الإنفاق على بعض البرامج.
- الفساد المالي والإداري. وإنخفاض الكفاءة الإنتاجية.
- وجود إعانات يستفيد منها جميع قئآت المجتمع.
- مشروعات الإنفاق العسكري.

(1) زين العابدين بري – المالية العامة وميزانية الدولة –(on line) تاريخ الإطلاع 2015/4/16م

2-1-7 معوقات زيادة إنتاجية الإنفاق الحكومي [1]

- عدم ضبط الإنفاق لكي يعطي إنتاجية مرتفعة.
- معظم المشروعات الحكومية تأخذ نمط السلع العامة التي لا يمكن تقسيمها وتحديد قيمتها.
- عدم القدرة على تحديد تكلفة عناصر الإنتاج وتكلفة الفرصة البديلة للمشروعات العامة.
- معظم البرامج الحكومية لها أكثر من هدف ويجب تحديد الهدف الرئيسي ليكون الإنفاق منتج.
-ضرورة توفر تفاصيل دقيقة عن الإنفاق الحكومي وأنواعه مما يتطلب إحصائية كاملة عن كل نوع.

2-1-8 مقومات تحقيق هدف الإنفاق المنتج [2]:

لتحقيق هدف الإنفاق المنتج لابد من:.

- تحديد ما يجب تركه للقطاع الخاص من المشاريع العامة.
- إلغاء الإعانات ذات الطابع العام والإستعاضة عنها بأنواع أخرى تستفيد منها الطبقات الفقيرة.
- تخفيض النفقات ذات الطابع السياسي.
- إستخدام دراسات الجدوى والمقارنة والتحليل وتقويم المشروعات العامة.
- محاولة زيادة الإجراءآت التي تقوي الطلب على العمل في القطاع الخاص من أجل تخفيض نسبة ما ينفق على العمالة في القطاع العام.
- محاولة معرفة نسبة كل نوع من أنواع الإنفاق في كل وزارة أو مؤسسة عامة إلى الإجمالي وإعادة التوزيع نحو المهام الأكثر أهمية.

المبحث الثاني

مفهوم النمو الإقتصادي والناتج المحلي الإجمالي

2-2-1 مقدمــة:

أصبحت لغة الإقتصاد هي المهيمنة على حياة الإنسان في جميع مناحي الحياة حيث أصبحت دراسة الإقتصاد بفروعه المختلفة دراسة حيوية ثقافية ملحة إقتضتها سبل الحياة, فلابد للإنسان من معرفة الأسس النظرية التي يقوم عليها الإقتصاد حيث نجد جميع المشكلات المعقدة التي يعاني منها الإنسان كالفقر، البطالة، التضخم، الهجرة (الداخلية والخارجية) والتنمية أساس حلها إقتصادياً يكمن في ضرورة توظيف الموارد والإمكانات المتاحة واستغلالها الإستغلال الأمثل.

---

(1) المرجع السابق
(2) المرجع السابق.

2-2-2 مفهوم النمو الإقتصادي:

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد[1] كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

وفقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي .

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذ ا كان معدل نمو السكان أرفَعمن معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي. ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 - النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها[3]. من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النُّمو.

---

(1) الشبكة العالمية للمعلومات – الموقع الألكتروني: WWW.alukah.net تاريخ النشر 4/11/2014 تاريخ الإطلاع 7/8/2015

(1) الموقع السابق- تاريخ النشر 4/11/2014 تاريخ الإطلاع 7/8/2015

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدب الكلاسيكي. أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1] أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج

2-2-3 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن مجموع السلع والخدمات المنتجة المباعة في السوق(القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة(عادة سنة) داخل حدود الدولة. وعبارة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الإقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج .وعليه فإن الفرق بين الناتج القومي الإجمالي(GNP) والناتج المحلي الإجمالي(GDP) يصبح قاصراً على تحويلات العاملين في الخارج(صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج).

ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق كما يمكن حسابه أيضاً بسعر التكلفة[2]

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي هنا على أساس الأسعار السائدة(الجارية) أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية خلال فترة تقدير الناتج المحلي الإجمالي. ومن الملاحظ أن السعر الجاري(سعر السوق) للعديد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما يشتمل على الضرائب

([1]) الموقع السابق- تاريخ النشر 4/11/2014 تاريخ الإطلاع 7/8/2015

(1) حربي محمد موسى عريقات(ط1 2006م)- مبادئ الإقتصاد ـ الأردن /عمان ـ دار وائل للنشر ـ ـ ص 60

غير المباشرة(Indirect Taxes) والتي تفرض على بعض السلع والخدمات خلال تلك الفترة .فإن فرض هذه الضريبة على سلعة أو خدمة معينة يجعل سعر السوق(السعر الذي يدفعه المستهلك) أكبر من سعر المنتج النهائي لتلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة. ويحدث عكس ذلك في حالة دفع دعم أو إعانات لمنتجي بعض السلع والخدمات حيث نجد قيمة الناتج المحلي بسعر السوق سوف تكون أقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل المساهمة بخدماتها الإنتاجية في تحقيق الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة. ومن ثم فإن الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية، وبالتالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج المشغلة في العمليات الإنتاجية سوف تختلف عن قيمة الناتج الإجمالي بسعر التكلفة.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة(تكلفة عناصر الإنتاج)(GDP At factor Cost) :.

وهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحاً منه قيمة الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه قيمة الدعم وإعانات الإنتاج. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية:

الناتج المحلي بسعر التكلفة = الناتج المحلي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج . وإذا إستبعدنا الإهتلاك الرأسمالي خلال فترة زمنية محددة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة خلال تلك الفترة فسوف نحصل على الناتج المحلي الصافي

(Net Domestic Product) وهو ما يتضح خلال المعادلة التالية:.

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة - الإهتلاك الرأسمالي

ويعتبر تقدير الناتج المحلي بسعر السوق هو الأكثر إتفاقاً وشيوعاً بين الإقتصاديين وفي النظم الإقتصادية المعاصرة التي تطبق نظام الضرائب غير المباشرة ونظام الإعانات. ولكن هناك بعض الدول التي تقوم بتقدير ناتجها بسعر تكلفة عوامل الإنتاج وذلك من أجل تحديد ضغط الأعباء العامة على الدخل القومي حيث أن كثيراً من الدول تنسب الأعباء العامة فيها إلى الدخل القومي بثمن تكلفة عوامل الإنتاج.

2-2-4 طرق إحتساب الناتج المحلي الإجمالي[1] :

يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق ويمكن قياس الناتج المحلي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (عام) باستخدام الطرق(المقاييس) التالية:

1/ طريقة المنتج النهائي Final Product Approach

(1) المرجع السابق ـ ص 64

2/ طريقة القيمة المضافة **Value Added Approach**

3/ طريقة الدخول المكتسبة(عوائد عناصر الإنتاج) Income Received Approach

4/ طريقة الإنفاق النهائي Expenditure Approach

1/ طريقة المنتج النهائي Final Product Approach:

ويتم بهذه الطريقة قياس الدخل(الناتج المحلي) عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية، حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة(عام)، وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية(Current Price)أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير. وحسب هذه الطريقة لا بد من التمييز بين نوعيين من المنتجات هما: المنتجات الوسيطة (المستلزمات). والمنتجات النهائية (السلع).

وحتى لا نخلط في حساب الناتج المحلي الإجمالي لابد من التفرقة بين هذين المفهومين، حيث نعني بالمنتجات الوسيطة مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في إنتاج غيرها من السلع . وتكون هذه المستلزمات عادة هي نتاج عمل المنشآت الأخرى، وتكون هذه المنشأة هي منتجة السلعة النهائية ، مشترية لهذه المستلزمات من المنشآت الأخرى، ومثال هذه هذه المستلزمات(المواد الأولية، ونصف مصنعة، وطاقة محركة..الخ). أما المنتجات النهائية(Final Product) فهي تمثل السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى، وتقدم مباشرة للإستهلاك، بل إن المنتجات الوسيطة هي نفسها التي دخلت في إنتاجها خلال مراحل العملية الإنتاجية.

2/ القيمة المضافة Value Added:

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيمة المضافة على أنها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة محددة من الزمن غالباً سنة).أو بمعنى آخر:(إن القيمة المضافة تتمثل في مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على حدة إلى الناتج المحلي، بعد إستبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته من مستلزمات إنتاج من قيمة إنتاجها الكلي خلال فترة تقدير الناتج الكلي للمجتمع[1]

(1) المرجع السابق ص 67

جوهر طريقة القيمة المضافة: ولتوضيح جوهر طريقة القيمة المضافة يجب أن نتذكر دائماً أن في الحياة التطبيقية تتوقف العمليات الإنتاجية بعضها على بعض بمعنى أن منشأة معينة تستخدم نواتج منشآت أخرى كمستلزمات للإنتاج الذي تقوم به ، ولذا فالقيمة المضافة لنشاط إنتاجي لمنشأة ما خلال فترة إنتاجية معينة أن نحدد أولاً القيمة الإجمالية لإنتاج هذه المنشأة خلال الفترة الإنتاجية المحددة ثم نقوم باستقطاع قيمة مستلزمات الإنتاج التي إقتضاها ظهور هذا الإنتاج خلال الفترة الإنتاجية المعينة.

3/عوائد الإنتاج(الدخول المكتسبة) Income Earning Approach.

عند إنتاج أي سلعة أو خدمة لابد من إستخدام عناصر أساسية لتحقيقها، وهذه العناصر هي(عمل،أرض،رأس مال والمنظم) ومن خلال مزجها بنسب معينة نحصل على الناتج المطلوب(كراسي، سيارات، ملابس،أحذية،الخ) وهذا يمثل(الناتج القومي للمجتمع). ولكن هذه العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب أي مالكو هذه العناصر، فلابد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد(ثمن) مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية على أشكال مختلفة(أجور،ريع،فوائد،أرباح) وعندما نقوم بجمع هذه العوائد(الأثمان) نحصل على الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product(GGDP) بالشكل التالي:.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج =

أجور + ريع + فوائد + أرباح

GDP= W + R+I +P

وتشكل هذه الصورة الدخل القومي من زاوية(توزيعية) ولمزيد من الإيضاح سوف نبين بايجاز المقصود بالعوائد السابقة:.

1- **الأجور** Wages(W):

تمثل الأجور مكافأة لعنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وهو دخل عنصر العمل ويعرف الدخل بأنه ذلك الثمن أو السعر الذي يدفع للعامل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، أو هو ذلك الجزء المخصص من الدخل الذي يحصل عليه الأفراد مقابل مجهوداتهم الجسمانية أو الذهنية، ولا يهم أكان الأجر نقدياً أم عينياً.

وتتخذ الأجور أشكالاً مختلفة منها:الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون والعاملون في الإقتصاد القومي،كما تشمل كافة المكافآت والعمولات والدخل في المهن الحرة مثل دخل الأطباء والمحامين، وأية إيرادات أخرى، وهي تحسب في العادة قبل خصم الضرائب والحسميات الأخرى مثل مساهمات الضمان الإجتماعي والتقاعد المدني، وما شابه ذلك.

2- **الريع**:(R)Rent :

وهوعبارة عن دخل مضمون لمدة طويلة من الزمن(كل دخل دوري غير ناتج عن العمل) وهو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، ويندرج تحت هذا البند صافي الناتج القومي من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

3- **الفوائد** (I)Interest:

وتعرف الفائدة على أنها ثمن إستخدام رأس المال، ويحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العملية الإنتاجية. وتتدرج تحت فائدة رأس المال كافة الفوائد التي تدفع على القروض والإستثمارات.

وهنا إختلاف كبير بين المفكرين الإقتصاديين بمشروعية الفائدة من النواحي (المدنية والأخلاقية والروحية والإجتماعية والإقتصادية، وفي ضوء هذا الإختلاف في الرأي تثور أسئلة من مثل: ما هي المضار(السلبيات) التي تنعكس على المجتمع من التعامل بالفائدة؟ وما هي البدائل والنتائج المترتبة على إلغائها؟ وما هو سبب عدم إقراره طبقاً للأحكام الإسلامية وما هو سبب تسمية الفائدة بالربا.

4/**الأرباح**(Profit):

وهي عبارة عن العائد(الثمن) الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية، بعد دفع نفقات الإنتاج المتمثلة في شكل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى(العمل،الأرض،ورأس المال).

ويندرج تحت هذا البند أيضاً الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات القطاع العام، وهي تحسب قبل توزيع الأرباح على أصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم وكذلك خصم أو دفع الضرائب عنها. وقد يعرف الربح بأنه نسبة العائد على إستثمار رأس المال أو هو مكافأة لملكية رأس المال نتيجة لعملية المخاطرة أو حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المالك لهذا العامل الإنتاجي.

***4/* طريقة الإنفاق** Expenditure Approach :

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالباً سنة. ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن(عام).

ولكن يقيس الإنفاق المحلي Gross Domestic Expenditure والذي يعكس الوجه الآخر للناتج المحلي الإجمالي GDP قيمة الناتج المحلي الإجمالي, والذي يسمح لنا بتقدير قيمة السلع والخدمات

في المجتمع. وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة الإستخدام أو الإنفاق أي إنفاق الدخول المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة.

كيفية الحساب بطريقة الإنفاق: وفقاً لهذا المنهج يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النهائي حيث **ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية وهي:**

1/ **نفقات الإستهلاك الخاص من قبل القطاع المنزلي** Household sector على السلع والخدمات الإستهلاكية ويشار إليها بالإنفاق الإستهلاكي(C) Consumption ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة Durable Goods مثل السيارات التلفزيونات والغسالات إلى غير ذلك، ويشمل أيضاً السلع الإستهلاكية غير المعمرة ونصف المعمرة مثل الغذاء والملابس، ويدخل بطبيعة الحال في هذا النوع من الإنفاق,الإنفاق على الخدمات كخدمات التعليم والصحة والهاتف والسفر بالطائرة...إلخ

2/ **الإنفاق الإستثماري المحلي الخاص** (Id) Investment:

حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي(قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية, وهي السلع والآلات التي من صنع الإنسان ويعاد إستخدامها في إنتاج السلع الأخرى. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الإستثماري يمثل الإحلالات أو الإضافات إلى رصيد الأمة من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية، وهكذا فإن الإستثمار المحلي الخاص يتكون من الإستثمار الثابت الإجمالي(التكوين الرأسمالي) ومن التغير في المخزون.

3/ **الإنفاق الحكومي**(G) Government: يجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي:

أ- الإنفاق الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعاً وخدمات، ويمثل هذا الإنفاق نشاطاً إنتاجياً

ب- الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة أو خدمة ولا يمثل هذا الإنفاق نشاطاً إنتاجياً. والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الذي يقابله نشاط إنتاجي، ويتكون هذا الإنفاق من سلع وخدمات مشتراة من قطاع الأعمال بالإضافة إلى خدمات مشتراة مباشرة من موظفي الحكومة. وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات.أما الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة. أي أن مشتريات الحكومة تشمل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة بالإضافة إلى ما تدفعه من أجور وهدايا لمستخدميها والعاملين معها سواء في الإدارة المدنية أو القوات المسلحة, بينما لا تشمل مشتريات الحكومة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل معاشات التقاعد والإعانات الأخرى التي تقدمها أحياناً لبعض الأفراد أو الفئات لأنها لا تعكس بدورها إنتاجاً جارياً للمجتمع ، بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء من إنفاق القطاع المنزلي الإستهلاكي عند إنفاقها.

4/ صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات:Net Exports(Xn):

وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الإستيراد حيث أن:.

أ- الصادرات Exports(M) : تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت إستهلاكية أو إستثمارية.

ب-الواردات Imports(M): وهي تعبر عن الإنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج، سواء كانت على شكل سلع إستهلاكية أو منتجات وسيطة وأولية أو آلات ومعدات. وبالتالي فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحاً منها واردات السلع والخدمات، وما نود الإشارة إليه هنا أن صافي الصادرات قد يكون موجباً أو سالباً متوقفاً ذلك على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات أكبر أو أقل من واردات السلع والخدمات.كما أن هناك تسمية أخرى لصافي الصادرات وهي صافي الإستثمار الأجنبي.

إذن: صافي الصادرات = الصادرات – الواردات($Xn = X - M$)

وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربعة، كما في الصيغة التالية:

$$GDE = C + I + G + X - M$$

المبحث الثالث

ماهية ومفهوم البنية التحتية ومراحل تطورها

2-3-1 مقدمة:

البنية التحتية مصطلح عام يقصد به مختلف المرافق والمنشآت العامة التي يأتي إنشاؤها بهدف تلبية حاجيات الإنسان, فالطرق والجسور والمطارات والسكك الحديدية والموانئ تعد أمثلة تقليدية للبنية الأساسية فتلبي حاجة الإنسان الأساسية للنقل والتنقل للمساعدة في أنشطة عديدة مثل التجارة والسياحة والشحن.وتعتبر البنيات التحتية المتقدمة مؤشر لتقدم الأمم ونهضتها فالدول الغربية عندما أرادت أن تبني نهضتها الإقتصادية بدأت بترتيب بنياتها التحتية فصرفت على الطرق والجسور والمنشآت الأساسية والمرافق الصحية والمطارات والموانئ ووسائل الإتصال المتاحة بل شملت النظم والقوانين التي تهيئ المناخ

المناسب للإستثمار والتنمية الشاملة, لذلك نجحت وخطت خطوات أخرى نحو الرفاهية.على عكس ذلك معظم دول العالم الثالث بدأت بالرفاهيات ونقل أحدث ما تصنعه التكنولوجيا الحديثة لذلك صرفت مئآت المليارات بل التريليونات ولم تحقق التنمية ولا الصناعة ولا الرفاهية.

2-3-2 مفهوم البنية التحتية ومراحل تطورها:

البنية التحتية بمفهومها التقليدي تمثل مجموعات الطرق والجسور والمواصلات بوسائلها المختلفة والموانئ وشبكات الصرف الصحي والعديد من المنشآت الرئيسية الأخرى كالخزانات التي توفر إمكانية حفظ المواد الأساسية وتخزينها مثل المياه والوقود.أما بخصوص تكنولوجيا المعلومات والإتصال,فإن مصطلح البنية الأساسية يشير في تعريفه التقليدي إلى شبكات الإتصالات التي توفر خدمة الهاتف التي تلبي حاجة أساسية لدى الإنسان ألا وهي إتصاله بأخيه الإنسان عن بعد. ومع التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وما صاحبه في هذا المجال من إحتياجات متزايدة لإنسان العصر الحديث أثرت تلك التطورات في مصطلح البنية الأساسية وعمق مفهومها لتشمل وتتضمن بالإضافة إلى خدمات الهاتق الثابت العديد من التجهيزات والمرافق التي تبنى عليها كافة خدمات الإتصالات الحديثة من إنترنت وهاتف محمول وحواسيب شخصية واتصالات فضائية وغيرها. وأصبحت شبكة الإنترنت تمثل نموذجاً للطرقات والجسور التقليدية التي تحقق المعلومات وتنقلها, وأصبحت الحواسيب الخاصة نموذجاً للخزانات الحافظة للمعلومات والمدخرة لها. وتعتبر شبكة الإنترنت الدعامة الأساسية التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة لبناء مجتمعات المعلومة والمعرفة.(فهي تغطي حالياً جميع بلدان العالم تقريباً وتربط بين ما يفوق الـ 200 ألف شبكة موزعة في شتى أنحاء البسيطة ويستخدمها أكثر من مليار مستفيد بواسطة ما يربو على 600 مليون حاسوب شخصي لاستغلال مختلف خدماتها ومحتواها المتنوع والثري والمتوفر على حوالي 40ألف مليون حاسوب وموقع وحوالي 320 مليار صفحة ويب[1])

ويمكن تعريف مصطلح البنية الأساسية(بأنه المظلة المعدة لعدة أنشطة يطلق عليها بصفة جماعية تعبير رأس المال الإجتماعي الثابت[2])

(1) فتح الرحمن السر محمد صالح ـ مشروعات البنية التحتية ـ المال والإقتصاد(بنك فيصل الإسلامي) ـ العدد 70 ديسمبر 2012م ص 26

(2) المرجع السابق ص 26

ومن المفاهيم الحديثة للبنية الإقتصادية يخبرنا التاريخ الإقتصادي والتجارب التنموية الحديثة أنه من الصعوبة بمكان تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية تتمتع بإستمرارية من دون توافر بنية تحتية أساسية كافية تتمتع بالكفاءة والمفهوم التقليدي لها ينصرف إلى توافر خدمات الأمن الداخلي والخارجي والعدالة بالإضافة إلى لائحة ممتدة من الخدمات العامة مثل توافر شبكة جيدة من الطرق والمواصلات والإتصالات وخدمات الكهرباء والمياه والمطارات والموانئ وغيرها.أما المفهوم الحديث فيتضمن بالإشارة إلى ما سبق توافر حد أدنى من خدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وتوافر البيئة الإقتصادية الملائمة من سياسات إقتصادية نقدية ومالية مشجعة على الإستثمار وتوافر الإطار القانوني والقضائي الذي يحمي حقوق جميع الكيانات العاملة في الإقتصاد أفرادا ومؤسسات.

وعلى الرغم من أهمية خدمات البنية التحتية في تحديث الإقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية فإن إستمرارية النمو الإقتصادي وتحصين الإقتصاد ضد الكثير من الأزمات والإختلالات الإقتصادية والمالية سواء كانت محلية أو دولية يتطلب توافر نوع آخر من البنية التحتية وهو ما يمكن أن يطلق عليه البنية التحتية المالية. ويمكن القول أن هذه البنية التحتية المالية تشير إلى المقومات القانونية والرقابية والتكنولوجية والبشرية التي توفر الإطار المؤسسي الملائم لعمل القطاع المالي بذراعيه الرئيسين(المؤسسات المالية والأسواق المالية) على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية ويسهم في تحقيق الأهداف الإقتصادية الإستراتيجية للمجتمع.

2-3-3 مراحل تطور البنية التحتية:

أستخدم مصطلح البنية التحتية لأول مرة عام 1927 في القرن العشرين[1]في فرنسا وذلك إشارة إلى مجموعات الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية وما شابه ذلك لبدء العمل في نظام إقتصادي صناعي وقد أستخدم نفس اللفظ في المنشآت العسكرية.

ويطلق لفظ البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها وعموماً فإن البنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي.. لذا فإن مفهوم البنية التحتية هو مفهوم أوسع وأشمل حيث

(1) المرجع السابق ص27

يشير إلى الطرق والمطارات والمنافع ومختلف هذه العناصر مجتمعة وقد زاد إستخدام المصطلح وطبق على إطار أكبر وأضخم في كافة المجالات.

ومع بدايات القرن العشرين ظهرت معالجات جادة تناولت فكرة التخطيط بشي من التوسع كالإهتمام بمشروعات البنية التحتية المتمثلة في الخدمات الأساسية للإنسان كالمياه النقية وتوليد الطاقة وتعبيد الطرق وإنشاء خطوط السكة حديد.وعلى ضوء هذه المفاهيم والتعريفات يمكن أن نسمي هذه الأنشطة بالمجالات والمرافق التالية:

أولاً : الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسكية،وإمدادات الطاقة والمياه'والمرافق الصحية والتعليمية

ثانياً:الطرق والسدود والجسور وقنوات الري والصرف

ثالثاً:خدمات النقل الأخرى: السكك الحديدية والموانى البحرية والمجاري المائية والمطارات

رابعاً:الخدمات الحيوية الأخرى: المناطق الحرة والنفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات.

2-3-4 أهمية البنية التحتية:

تعرف البنية التحتية بأنها المشروعات التي تقدم الخدمات لكل القطاعات الإقتصادية ويستفيد منها قطاع الأعمال بصورة كبيرة واضحة في زيادة الناتج القومي الإجمالي وأيضاً ليستفيد منها القطاع العائلي في تحقيق الإستقرار. وعادة ما تتدخل الدولة لتحقيق مواءمة بين الناتج القومي وهيكلته من جهة وبين الحاجات الإجتماعية(المرافق والبنية التحتية) من جهة أخرى،وذلك في شكل تنفيذ برامج عمل مستقبلية لضمان إتجاه تحريك الإقتصاد.

ومن عناصر الإستراتيجية الجديدة هنالك إعتبارات منهجية مهمة يجب أن تؤخذ في الإعتبار بشأن مبررات وأهداف التركيز على قيام البنية التحتية بقصد عملية التحول وتدخل الدولة لحفز المستثمرين ودفعهم إلى مصالحهم في تعظيم أرباحهم.واختلفت النظريات الإقتصادية منذ العصر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في تعريف رأس المال الإجتماعي إذ كان يقوم على مبدأ الحرية الإقتصادية ولكن ظاهرة الكساد العظيم أدى لظهور النظرية الحديثة التي نادت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي فعرف رأس المال الإجتماعي بالمشروعات التي يحتاج إليها المجتمع بكل قطاعاته وأنشطته الإقتصادية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة جداً .

جرت العديد من المحاولات لقياس مدى إنتاجية هذا النشاط(فقد حاولت إحدى الدراسات قياس أثر رأس المال الإجتماعي(خاصة البنية التحتية) على الناتج الخاص الصناعي في 48 ولاية أمريكية في الفترة 1969-1986[1] وقامت هذه الدراسة بتقدير دالة إنتاج مستخدمة الناتج الصناعي كمتغير تابع والعمالة الخاصة ورأس المال الخاص ورأس المال الإجتماعي كمتغيرات تفسيرية وخلصت الدراسة إلى أن مرونة الناتج الصناعي الخاص لرأس المال الإجتماعي في الولايات المتحدة لا تختلف جوهرياً عن الصفر.وتفسير هذه النتيجة لا يعني أن البنية الأساسية غير هامة لأنها لا تؤثر على المستوى الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية وإنما يعني أن رأس المال الإجتماعي في الولايات المتحدة قد وصل إلى مرحلة متقدمة بحيث أن الإلتفات إليه لم يعد هو العامل الأساسي في زيادة الإنتاج الصناعي الخاص.

ومن ثم دراسة أخرى جاءت لمعرفة(أثر الإنفاق الحكومي الرأسمالي(البنية التحتية)والجاري على القطاع الخاص غير الزراعي) في 48 ولاية أمريكية خلال 1970-1986 وقامت الدراسة بتقدير دالة إنتاج للقطاع غير الزراعي الأمريكي الخاص مستخدمة رأس المال الخاص والعمالة الخاصة ورأس المال الإجتماعي(الإنفاق الحكومي على الطرق والصرف الصحي وغيرها) والإنفاق الحكومي الجاري كمتغيرات تفسيرية وقد إنتهت إلى أن رأس المال الإجتماعي إنتاجيته سالبة في تأثيره على القطاع غير الزراعي الأمريكي الخاص وأن النوع الوحيد المنتج في الخدمات الحكومية الجارية هو الخدمات التعليمية وتفسير هذه النتيجة هو أن هنالك إسراف في إقامة البنية الأساسية في الولايات المتحدة مما أدى لسوء تخصيص الموارد فلو تم تحويل جزء من المبالغ المنفقة على البنية الأساسية في الولايات المتحدة إلى الإستثمار في القطاع الخاص لما نقص الناتج غير الزراعي الخاص وربما إزداد وهذا يشير إلى وجود طاقة عاطلة بالبنية الأساسية[2])

هذا ويؤكد جميع الإقتصاديين على الأهمية الكبرى لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية من خلال عملية الإستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بغرض إستثمارها في البنيات التحتية مثل خدمات النقل والإتصالات وتوليد الطاقة. كذلك نرى أن الدول الغربية حينما أرادت أن تبني نهضتها الإقتصادية بدأت بترتيب ما يسمى في عرف الإقتصاد بالبنية التحتية فصرفت على الطرق والجسور والمنشآت الأساسية والمرافق الصحية والمطارات والموانئ ووسائل الإتصال المتاحة.بل شملت

(1) المرجع السابق –ص 27
(1) المرجع السابق – ص 28

النظم والقوانين التي تهيئ المناخ للإستثمار والتنمية الشاملة ولذلك نجحت وخطت خطوات أخرى نحو الرفاهية. في الوقت الذي بدأت فيه معظم دول العالم الثالث بالرفاهيات ونقل أحدث ما تصنعه التكنولوجيا الحديثة لذلك صرفت مئآت المليارات ولم تتحقق التنمية ولا الصناعة ولا الرفاهية.

ولتحقيق السيادة الوطنية والإستقلال السياسي والإقتصادي تسعى الدول دائماً لإستثمار الموارد الطبيعية لتأسيس البنية التحتية بهدف التنمية الإقتصادية التي تغير البنيان الإقتصادي الذي يحقق الرفاهية الإقتصادية.

2-3-4 تطور خدمات البنية التحتية:

تمثل البنية التحتية العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية حضارية في المجتمع وهذه الحقيقة تؤكدها الدراسات والأبحاث القديمة والحديثة, وقد أوضحت معظم الدراسات التأثير الإيجابي لتوفر خدمات البنية التحتية وخصوصاً الإتصالات والطرق.فليس من المصادفة أن تكون الصين وسنغافورة وماليزيا وتايلاند والتي إستثمرت جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي الإجمالي في تطوير خدمات البنية التحتية في مصاف أفضل الدول أداءاً بين إقتصاديات العالم اليوم, ولما لخدمات البنية التحتية من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة فمن الملاحظ أن معظم دول العالم المتقدم تتنافس في الإستثمار في مجالاتها المختلفة, حيث تنفق الدول على بناء البنية التحتية وتحسينها وتطويرها وصيانتها وإعادة تأهيلها,باعتبارها وسيلة لتطوير الإقتصاد الوطني وزيادة كفاءة الإنتاج الصناعي.

وتشكل مشروعات البنية الأساسية لأي بلد ركيزة من ركائز التنمية وعامل مهم في تقديم الخدمات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية للمجتمع لإمكانية القفز إلى مجتمع المعرفة والرقي والفضيلة الذي يشارك فيه الجميع من خلال منهج علمي للبحث الإجتماعي والرصد والمتابعة والتخطيط الدقيق.

وقد تنبهت الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول غرب أوربا واليابان ولحقت بهم مؤخراً كل من ماليزيا واستراليا والصين وكوريا الجنوبية لأهمية تطوير خدمات البنية التحتية حيث نجحت تلك الدول باللحاق بركب التنمية الحديث باستمرار التخطيط والتطوير والتمويل لتشييد البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها بكفاءة، الأمر الذي وضعها في مصاف الدول المتقدمة.

وتبعاً لذلك أنشئت في الدول الرأسمالية هيئآت خاصة لتنظيم الإقتصاد بأسره مثل لجنة التخطيط العام والبنيات التحتية في هولندا ومجلس التنمية القومي في بريطانيا وأصبحت جزء من الجهاز الإداري الحكومي ويختص عملها بتأسيس وتأهيل البنية التحتية.

2-3-5 تطور خدمات البنية التحتية في السودان:

بدأ إنشاء السكة الحديدية عام 1875م من مدينة وادي حلفا إلى الخرطوم. بلغ طول الخط الحديدي 779ميلا بالوصول إلى بحري. و في عام 1904 بدأ إنشاء الخط الواصل إلى بورتسودان في البحر الأحمر للإستعاضة عن التصدير و الاستيراد عبر بورسعيد .أفتتح الخط الحديدي لبورتسودان عام 1905 و بدأ الميناء في استقبال السفن التجارية عام 1907 و تم افتتاحه رسميا في عام 1909.تم افتتاح كبري الخرطوم بحري (القوات المسلحة حاليا) كبري كوستي في عام 1910. مما أوصل السكة حديد لقلب الخرطوم و مهد لإيصالها لمدينة الأبيض في كردفان التي وصلها في عام 1911 [1] دارفور لم تكن جزءا من البلاد آنذاك). وقد بلغ عدد محطات السكة حديد 108محطة و طول الخط 1500 ميل ، واستجلبت القاطرات وعربات الركاب لنقل الجمهور وترحيل المحاصيل الإنتاجية للبلاد .ومن ثم قام المستعمر بإنشاء مشروع الجزيرة لزراعة القطن توطئة لإرساله إلى بريطانيا حيث مصنع الغزل والنسيج. كذلك أنشأت الحكومة البريطانية خزان سنار عام 1926 بغرض مد مشروع الجزيرة بالمياه عن طريق الري الإنسيابي,وأيضاً لتوليد الطاقة الكهربائية التي أفتتحت محطتها في عام 1926م كما قام المستعمر بإنشاء ميناء بورتسودان على البحر الأحمر وتأسيس مصلحة البريد والبرق والمواصلات والبدء في تشييد خزان الرصيرص لحماية البلاد من الفيضانات وتخزين المياه للإستفادة منها في توليد الكهرباء.

واصلت الحكومات الوطنية إنشاء وتأسيس مشروعات البنية الأساسية الخدمية المتمثلة في تأسيس المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والكهرباء والطرق والكباري والخطوط الجوية البحرية في مختلف الولايات، ففي الولاية الشمالية والتي تعتبر الأولى في السودان من حيث المساحة والأخيرة من حيث عدد السكان الذين طرقوا أبواب الهجرة مبكراً بحثاً عن حياة أفضل بسبب تردي الواقع المعيشي في الولاية وضيق فرص العمل. وعلى الرغم من الطفرة الأخيرة التي شهدتها الولاية في مجال البنية التحتية

---

[1] مقالة نقاش (السودان الإنجليزي المصري) الموقع الألكتروني/ https://ar.wikipedia.org/wiki/ لا يوجد تاريخ نشر/ تاريخ الإطلاع 2014/2/24م

والخدمات محدثة نقلة كبيرة وغير مسبوقة إلا اننا نجد الولاية تفتقد الكادر البشري فهي بحاجة لزيادة عدد سكانها.

ولاية نهر النيل والتي تقع شمال ولاية الخرطوم في منتصف خارطة البلاد هذا الموقع المميز جعل خطوط السكة الحديدية تخرج منها في جميع الإتجاهات(الى العاصمة الخرطوم وميناء بورتسودان ومدينة وادي حلفا).ورئآسة السكة حديد الكائنة بعطبرة تعطي إقتصاد الولاية ميزة خاصة يجعل الولاية مركزاً للتصنيع والتخزين وإعادة التعبئة.كذلك بالولاية عدد من الطرق المسفلتة (طريق الخرطوم عطبرة هيا وطريق عطبرة مروي دنقلا وادي حلفا) وتم تشييد عدد من الكباري مؤخرا تربط شرقها بغربها على جانبي نهر النيل.تتمتع الولاية بامداد كهربائي مستقر بعد ربطها بالشبكة القومية للكهرباء بعد قيام سد مروي.تنتشر بالولاية مؤسسات التعليم الحكومية الأكاديمية والحرفية على مستوى مدن وأرياف الولاية كما تحظى الولاية بالعديد من مؤسسات التعليم الفني الحرفي. وتحظى الولاية بوفرة المؤسسات الصحية من المستشفيات التعليمية والمتخصصة والريفية ونقاط الغيار والمراكز الصحية والمستوصفات في القطاعين الخاص والعام إلا أنها تفتقد الكادر الطبي المؤهل .

أما ولاية البحر الأحمر والتي تعتبر المنفذ البحري الوحيد لساحل طوله 780كلم[1] وتقع شمال شرق السودان وبها من المؤسسات التعليمية جامعة البحر الأحمر وجامعة السودان المفتوحة وكلية بورتسودان الأهلية وكلية الثقر التقنية وكلية الأمير عثمان دقنة.وكذلك عدد من المستشفيات والمراكز الصحية.ويعتبر البترول أهم الصناعات وتصدير الذهب وتعتبر السياحة من أهم مجالات الإستثمار وعنصر مؤثر وفاعل في جلب العملات الصعبة للإقتصاد.وتأتي ولاية البحر الأحمر المنطقة السياحية الأولى في السودان وذلك لما تمتاز به من جواذب سياحية بحرية وبرية بجانب موقعها الجغرافي المميز. على الرغم من هذا تعاني الولاية من ضعف بنياتها التحتية فهي تعاني من مشكلة المياه الصالحة للشرب ولا يوجد بها نظام صرف صحي عام.

ولايات كردفان الكبرى غنية بمواردها البترولية والمعدنية والزراعية والثروة الحيوانية وبدأت تتوافر فيها بعضا من أساسيات البنية التحتية مثل (طريق الخرطوم – بارا) ومشروع كهرباء الفولة.تعاني الولاية من عدم إستقرار الأوضاع الأمنية الذي أثر سلباً في بنياتها التحتية.

(1)الشبكة المعلوماتية الموقع الألكتروني :ويكبديا(الموسوعة الحرة- لا يوجد تاريخ نشر)-تاريخ الإطلاع 2014/3/15م

ولايات دارفور رغم الإهتمام الذي توليه الحكومة السودانية لمنطقة دارفور إلا أن هذا الإهتمام تقلص نتيجة لعدم الإستقرار الأمني وانشغال الحكومة بالصراع المسلح في الإقليم لذا فإننا نجد قصوراً في الإهتمام بالبنية التحتية بالإقليم وحتى وقت قريب فان ولاية دارفور ليس بها إلا طريق واحد معبد يربط نيالا - كاس – زالنجي. كما أن خط السكة الحديد الذي يربط ولاية جنوب دارفور بكردفان ثم باقي السودان يعاني من تذبذب شديد في تشغيله نتيجة للأعمال المسلحة.وقد كان لغياب البنى التحتية أو تدميرها وتخريبها أثر سلبي مباشر على عمليات التنمية.

ولاية الجزيرة والتي تقع جنوب ولاية الخرطوم في وسط السودان بين النيل الأزرق والنيل الأبيض ترتبط بشبكة من طرق المرور السريع تربطها بالطرق القومية فهي تقع على ملتقى طريق الخرطوم مدني ومدني بورتسودان وسنار والدمازين إضافة إلى الطرق التي تربط عاصمة الولاية بعواصم المحافظات مثل مدينة المناقل والكاملين والحصاحيصا.ترتبط الولاية بخط سكة حديد يربطها بكل من العاصمة القومية الخرطوم وميناء تصدير بورتسودان وغيرها من المدن الكبرى. كذلك بالولاية خدمات حديثة للإتصالات تربطها بالولايات الأخرى والعالم الخارجي فضلاً عن توفر خدمات الفاكس واللاسلكي والإنترنت. أما في مجال البحث العلمي فتتميز ولاية الجزيرة بوجود المؤسسات البحثية الكبرى بالبلاد مثل هيئة البحوث الزراعية ومحطة أبحاث الجزيرة بكلياتها ومعاهدها التخصصية ومحطة البحوث الهايدرولوكية بوزارة الري والمركز القومي لأبحاث الألبان ومركز أبحاث الإبل بتمبول وبيوت خبرة مقتدرة تعمل في مجالات الإستشارات والدراسات الفنية والإقتصادية. تتوفر خدمات الكهرباء بالمدن الرئيسية بالولاية والقرى الكبرى.مع كل ذلك نجد الولاية متخلفة عن مثيلاتها في بناها التحتية من حيث المصارف والصرف الصحي والخدمات الصحية.

أما ولاية الخرطوم وبعد نهاية الإستعمار ونيل السودان إستقلاله، كان في العاصمة القومية أقل من مليون شخص، وكانت حدود الخرطوم الجنوبية لا تتعدى الديوم، وحدود أمدرمان الشمالية لا تتعدى ودنوباوي، وحي العمدة،. أما بحري فقد كانت الأصغر وكانت حدودها الشمالية لا تتعدى الختمية، والصبابي. في ذلك الوقت كان لحكومة السودان فائض من المال، وكان من الممكن أن تنجز الحكومات مشاريع البنية التحتية المتعلقة بتصريف المياه، وبنظام الصرف الصحي، وبالرصف الكامل للعاصمة، بكلفة قليلة، وبسهولة أكبر. وتفاقمت مشكلة ضعف البنايات بمرور الزمن، حتى أصبح حلها بشكل علمي وجذري أمرا بالغ الصعوبة. تضخمت العاصمة السودانية في العقود الثلاثة الأخيرة، بما يشبه الانفجار،

وتضاعف عدد السكان، في العشرين سنة الماضية، أكثر من مرة، الأمر الذي أدى لشح المياه ومشاكلها وظهور مشاكل في شبكات الصرف الصحي التي صممت لأكثر من نصف قرن من الزمان[1]، ومشاكل تصريف مياه الأمطار كما تضاعف عدد المركبات فيها، أكثر من مرة، أيضا. وكلما مر الزمن، كلما تعقدت الأمور، وتضاعفت كلفة البناء. هذا إلى جانب قطاع الصحة الذي يعاني من عدم توفر العلاج والأجهزة والمعدات،أما قطاع التعليم والذي كان الأوفر حظاً إلا أنه أهمل التعليم الحرفي والمهني وكان الإهتمام بالتعليم الأكاديمي الأمر الذي ساهم في إزدياد معدل البطالة بين الخريجين.

2-3-6 أهمية الإستمرار في تخطيط خدمات البنية التحتية وتطويرها:

أبرز ما يدل على أهمية الإستمرار في تخطيط خدمات البنية التحتية وتطويرها وتمويلها وتنفيذها ما توصل إليه البنك الدولي فيما يخص ضرورة إستمرار تنمية قطاعات الخدمة المختلفة وأثرها على حركة الإقتصاد الوطني ويمكن تلخيصها فيما لي [2] :.

1. يساعد توفير تجهيزات البنية التحتية على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة مباشرة من خلال زيادة فعالية وإنتاجية رأس المال ويتم ذلك بزيادة جاذبية المنطقة التي تخدمها هذه التجهيزات والتي تعمل في الوقت نفسه على تنشيط وإنعاش سوق البناء والتشييد
2. يؤدي توسع شبكة خدمات البنية التحتية إلى نمو الإقتصاد الوطني وزيادة الفعالية المالية وتطور الهيكل الإجتماعي وخصوصاً نمو المراكز الحضرية والمناطق الأخرى المرتبطة
3. يمكن أن تؤدي الصيانة غير الكافية لتجهيزات البنية التحتية إلى زيادة تكاليف الإنتاج، كما يمكن أن تؤدي إلى إنهيار الأنشطة الإقتصادية في حالة تفاقم نقص الصيانة.
4. كما أن الإستثمارات الإستراتيجية طويلة المدى في تخطيط خدمات البنية التحتية وتطويرها وتمويلها وتشييدها وتشغيلها وصيانتها بكفاءة مستمرة مطلب إقتصادي أساسي لنمو الإقتصاد الوطني.

إن التوسع في إستخدام التقنية المتقدمة وتوفير قاعدة معلومات متطورة يعمل على زيادة الإسهام الإيجابي في تطوير خدمات البنية التحتية ورفع كفاءة أدائها ويؤدي إلى نمو الإقتصاد الوطني.

ويرى الإقتصاديون أن البنية التحتية هي مشروعات عامة للمجتمع تشمل شبكة المواصلات والقوى المحركة ومحطات خدمات المياه والمدارس والمشافي، حيث تحظى بحوالي 40% من جملة التراكم

([1]) مدير عام هيئة الصرف الصحي/مقابلة/12/أبريل/2014م بمكتبه بئآسة الهيئة/الخرطوم – شارع الغابة

(1) فتح الرحمن السر محمد صالح - مرجع سابق - ص 30

الرأسمالي[1] في الدول المتقدمة ولذلك ينصح هؤلاء الإقتصاديون الدول النامية بتخصيص هذه النسبة لإقامة مثل هذه المشروعات الحيوية، والتي يمكن بها نهضة الإقتصاد حال توفرها.

(1) المرجع السابق ص 30

الفصل الثالث

الوضع الإقتصادي في السودان والصرف على البنية التحتية

المبحث الأول: الوضع الإقتصادي في السودان خلال الفترة(2004-2014)

المبحث الثاني: الصرف على البنى التحتية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول

الوضع الإقتصادي في السودان خلال الفترة(2004م ـ2014م)

3-1-1 مقدمة:

السودان بلد واعد زاخر بموارده فهو دولة حباها الله بموارد باقية (غير ناضبة) من معادن وثروات تلهث الدول الكبري خلفها فالسودان وصف بأنه سلة غذاء العالم فهو ثالث ثلاث دول(كندا واستراليا) في حل مشكلاته الغذائية. بسبب أراضيه الزراعية الخصبة ومياهه الوفيرة سواء من الأنهار أو الأمطار أو المياه الجوفية.

يمتلك السودان شعباً يحب العمل والعلم وشارك في نهضة الكثير من الدول وبرهن علي قدراته إذا ما أتيحت له فرصة العمل, وإذا ما وجد قليل من الإستقرار, رغم أن الحرب التي تسيء لصورة السودان ظلت محصورة بعيداً جداً في جيوب صغيرة حاله حال غيره من الدول ولكن آلية الإعلام هي من تصوره بصورة سالبة ومؤثرة .

يمتاز السودان بمقومات إقتصادية وأساسية قل ما تتوفر لغيره من الدول فهو غني بموارده البشرية والطبيعية. ففي السياحة يعتبر السودان واحداً من أكبر عشر دول في العالم[1]

فهو يتمتع بتنوع الجوانب السياحية من سياحة التاريخ وسياحة الصحراء والصيد البري والسياحة النهرية ومناخات اركويت وجبل مرة ومحمية الدندر . والواقع الاقتصادي اليوم تتقاطع فيه عدة تحديات بدءا باتفاقية السلام الشامل 2005م التي نصت على اقتسام الموارد وحق تقرير المصير للإخوة الجنوبيين وقبل أن يتعافي الاقتصاد السوداني من هذه الأزمة حلت الأزمة المالية العالمية 2008م التي ظهرت آثارها جلية في انخفاض عائدات البلاد من النفط الذي تراجعت مبيعاته إلى نسبة تفوق ال 80% مع اعتماد الموازنة عليه بنسبة تفوق ال 50% [2] إضافة إلى ما خلفته الأزمة من أثر على القروض والمنح الخارجية مما أدى إلى تفاقم العجز الحكومي وجعل الحكومة تلجأ إلى المعالجات السريعة كالإستدانة من النظام المصرفي والجمهور لسد العجز مع ما يعتري ذلك من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي. هذا إلى جانب تحديات المنافسة العالمية وإنفتاح الأسواق . تغيرات النمط الإستهلاكي للمجتمع السوداني جراء عولمة الإعلام والإنفتاح على المجتمعات الكبرى خلال الفضائيات وغيرها من الوسائط.

3-1-2 ظهور البترول:

شهدت الفترة 2000 -2008 أقوى معدل نمو إقتصادي متواصل منذ إستقلال البلاد في عام 1956م, وذلك بفضل دخول موارد البترول في إيرادات الميزانية العامة وإحداث تطور هائل في تدفقات الموارد الخارجية المتمثلة في موارد صادرات البترول والتي شكلت 95% من حصيلة صادرات البلاد, إلى جانب تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل المناخ الجاذب للإستثمار الذي أحدثه.

جدول رقم(1/1/3) يوضح معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي(2004-2014)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو في الناتج المحلي	5.1	5.6	9.9	10.9	6.4	5.9	5.2	2.3	2.0	3.6	2.6

(1) الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الإلكتلروني: الحرية نت(تاريخ النشر 2/3/2013)- تاريخ الزيارة 13/8/2015
(2) الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الإلكتروني: سودارس (تاريخ النشر 7/5/2009)– تاريخ الزيارة 14/8/2015

الإجمالي											

المصدر:(تقرير بنك السودان 2004-2014)

يشكل النفط وجودا مقدراً في الايرادات الحكومية بجانب الايرادلت الضريبية وغير الضريبية فقد ارتفعت مساهمتة في موارد الميزانية بشكل ملحوظ منذ عام 2000 أي بعد سنة واحدة فقط من بدء الانتاج والتصدير منذ عام 1999 وبذلك صار النفط مساهما اساسيا في برامج التنمية الاقتصادية في البلاد فبعد ان كانت البلاد تعتمد اساسا علي الايرادات غير النفطية تغير الحال الآن وصارت موارد النفط تشكل ما يقرب 50% من ايرادات الموازنة العامة فقد ارتفعت نسبة مساهمة البترول في الايرادات العامة من 41% عام 2001 الي نسبة 42,2 %عام 2002 وفي ميزانية 2004 وصلت نسبة مساهمة النفط في الايرادات العامة الي حوالي 48,1%.لقد أحدثت هذه التطورات في موارد البلاد الداخلية والخارجية ومناخ الإستقرار الإقتصادي نمواً عالياً, حيث (إرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 10 مليار دولار في عام 1999م إلى حوالي 53 مليار دولار عام 2008م.وارتفع دخل الفرد في نفس الفترة من 348 دولار إلى 1,393 دولار وذلك في مقابل تراوح الدخل ما بين 200 إلى 300 دولار أمريكي منذ الستينات, وارتفعت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج القومي السوداني من 25%في عام 2000م إلى 44% في عام 2008م, كما إرتفع متوسط معدل النمو في المحلي الحقيقي إلى 9% خلال 2005 – 2007م مما وضع السودان ضمن أسرع دول المنطقة في النمو الإقتصادي من حيث القيمة المضافة في الإقتصاد وارتفاع الإستثمارات المصاحبة لذلك)[1].

لقد تغير هيكل الصادرات السودانية من القطن إلى النفط. ولم يقفز النفط بحصيلة الصادرات فحسب بل انه غير كلية المعادلة بين حصيلة الصادرات غير النفطية والصادرات النفطية ففي عام 2004 شكلت عائدات الصادرات النفطية اكثر من 82 % من عائدات الصادرات الكلية[2].

كما أحدثت هذه التطورات التي شهدتها موارد البلاد تغيرات ملموسة في معدلات النمو في القطاع الإجتماعي والبنيات الأساسية, إذ توسعت شبكة الطرق من3,358 ك,م في عام 2000م إلى 6211 ك,م في عام 2008م.وارتفع توليد الكهرباء من 2,569 ميغاوات إلى 5,506 ميغاوات في نفس الفترة, وعدد الأطفال في المدارس الإبتدائية من 3,3 مليون طفل إلى 5,3 مليون طفل.وأصبح الإقتصاد السوداني أكثر إنفتاحاً وتكاملاً مع العالم[3]. لقد أحدث دخول موارد البترول إلى مفاصل الإقتصاد السوداني

(1)عبدالوهاب عثمان شيخ موسى (2012م)– منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان (الجزء الثاني) – الخرطوم – المكتبة الوطنية - ص 37
(1)أحمد إبراهيم – (لبترول في السودان– الموقع Facebook–تاريخ النشر(2011م -10/يوليو) تاريخ الإطلاع 2015/8/14م
(2) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى - مرجع سابق - ص 37

تغيرات كبرى في حركة مؤشرات الإقتصاد الكلي، إذ إستقر سعر الصرف وانخفض متوسط معدلات التضخم إلى 5-11% خلال الفترة . عليه نستطيع القول أن النفط قد أثر علي مجمل الأوضاع الداخلية والخارجية للسودان، الأمر الذي نقل السودان من دولة ضعيفة علي المستوي السياسي والاقتصادي الي دولة خطت الخطوة الأساسية في اتجاه احراز القوة السياسية والاقتصادية، فعلي المستوي السياسي تقوى السودان وصار له دور وصوت مسموع في المنابر الاقليمية والدولية. غير أن هذا الحال لم يدم طويلاً بظهور الأزمة المالية العالمية وتنفيذ إتفاقية السلام الشامل وانفصال الجنوب.

3-1-3 الأزمة المالية العالمية وأثرها على الإقتصاد السوداني:.

الأزمة المالية العالمية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك. وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، وتعتبر الأزمة التي تفجرت في العام 2008م أخطر أزمة يمر بها الإقتصاد العالمي حيث تمددت آثارها على الإقتصاد الأوربي والآسيوي والدول النامية كذلك، مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية. ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية .واستمرت الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة في تداعيتها في ظل عدم تمكن المسؤولين الأميركيين من الاتفاق على خطة الإنقاذ التي طرحتها الحكومة الأميركية. وأحد آثار الأزمة أميركيا إفلاس بنك واشنطن ميوتشوال الذي يعد أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة، إذ أعلن مصرف جي بي مورغن تشايس شراء الأنشطة المصرفية لميوتشوال بـ 1.9 مليار دولار[1] سيجعل منه أكبر مصرف أميركي من حيث قيمة الودائع. كما تأثر ميوتشوال -الذي يعتبر سادس مصرف في الولايات المتحدة من حيث الأصول- بالأزمة العقارية وتدهورت أسهمه في البورصة إلى الحد الأقصى. ويعتبر المصرف أحدث مؤسسة عملاقة في عالم المال الأميركي ينهار بسبب الأزمة في أقل من أسبوعين بعد مصرفي الأعمال ليمان براذرز وميريل لينش إضافة الى مجموعة التأمين أي آي جي

تعتبرالعقارات في أمريكا أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة(subprim) فالمواطن يشتري بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة

(1)محمد الفاتح العتيبي –- أثر الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد السوداني – (on –line) – تاريخ النشر(2008م /6/12)– الحوار المتمدن –العدد 2487 ص 12

العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول علي قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت «المشتقات المالية» لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض. والذي حدث هو تجمع محفظة كبيرة من الرهونات العقارية لدي البنك ، فإنه يلجأ إلي استخدام هذه «المحفظة من الرهونات العقارية» لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخري بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق securitization، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات .بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخري. هذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخري، هكذا أدي تركز الإقراض في قطاع واحد «العقارات» علي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة «المشتقات» علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض. ويأتي العنصر الثالث والأخير وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة. حقاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية. ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتي تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخري مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة علي المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة علي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين علي الإقبال علي الأوراق المالية.

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم، ودول العالم الثالث ومن ضمنها السودان.

ألقت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها بظلال سالبة على اقتصاديات الكثير من الدول بصورة مباشرة وعلى دول أخرى بصورة غير مباشرة ، ومن المؤكد إستمرار تداعياتها لفترة طويلة من الزمن . وسوف تكون إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على دول العالم الثالث ومنها السودان سالبة ومدمرة، و يرى كثير من الخبراء والمراقبين أن الأزمة المالية ستتصاعد وستتحول إلى أزمة إقتصادية شاملة تلقي بتداعياتها وتأثيراتها على كل دول العالم خاصةً الفقيرة منها ، وبينما يرى البعض بأن السودان لن يتأثر بالأزمة المالية

لأنها لا تتعامل مع أمريكا وأن هناك مقاطعة معلنة من قبل الولايات المتحدة تجاه السودان منذ زمن ليس بالقصير وأن الحراك الإقتصادي السوداني يدور بعيداً عن أمريكا ، يرى آخرون أن السودان ليس بعيد عن تلك التداعيات التي انتشرت لتعم آسيا وأوروبا وتهدد الإقتصاد العالمي بأسره نتيجة لتباطؤ نمو الإقتصاد العالمي بسبب الأزمة قل استهلاك الوقود خاصةً في الولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى إنخفاض في أسعار البترول ، مما أثر على المالية العامة للسودان لأنها تعتمد على العائد من صادر البترول بنسبة 55 من الإيرادات العامة، وتشكل أكثر من 90% من عائد الصادرات[1]. وكذلك خرجت العديد من الإستثمارات التي تعتمد في تمويلها على مصارف غربية كالإستثمارات الخليجية ، أما استثمارات الدول في قطاع البترول كالصين وماليزيا والهند لن تتأثر. وسوف تعرقل الأزمة إعفاء السودان من ديونه وتسهيلات القروض وبرامج مكافحة الفقر العالمية خاصة من الدول الصناعية الغنية .

وعلى صعيد آخر نجد أن هذه الأزمة ألقت بظلالها على الإقتصاد السوداني بقطاعيه الخارجي والداخلي .ويمثل القطاع الخارجي في حركة التجارة الخارجية(الميزان التجاري) وموقف صافي الحساب الجاري الخارجي وميزان المدفوعات وقطاع الإستثمار الخارجي والعمليات المصرفية الخارجية ونشاطات قطاع التأمين والأسواق المالية والبورصات وتحويلات العاملين بالخارج وفيما يلي تفصيلاً لذلك:

1/ الميزان التجاري:

هيمنت موارد صادرات النفط على مكونات الميزان التجاري طيلة العقد الماضي إذ بلغت نسبة مساهمة موارد النفط في بند الصادرات السودانية أكثر من 93% حسب تقديرات ميزانية العام 2009م مقابل 95% في ميزانية العام 2008م ’التقدير الفعلي؛. وأثرت التطورات في الميزان التجاري نتيجة لانخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام 2008م من حوالي 147 دولار إلى مستوى أقل من 50دولار للبرميل على موقف صافي الحساب الجاري الخارجي وميزان المدفوعات كما أثر تأثيراً مباشراً على الميزانية العامة التي إعتمدت بنسبة 64,7% في عام 2008م وبنسبة 47,8% في عام 2009م

تدهور الميزان التجاري وذلك بناءاً على أسعار البترول المقدرة في ميزانية عام 2009م بـ 50 دولار للبرميل لمزيج النيل بينما الأسعار السائدة خلال عام 2009م في الأسواق تتراوح بين 44 دولار إلى 47 دولار أي أقل بحوالي 10% من الأسعار المقدرة في الميزانية. أما بالنسبة لإنتاج الآبار في أداريل فقد تم تقدير أسعاره بـ 30 دولار للبرميل بينما الأسعار السائدة 15 دولار. هذا وكان يتوقع آنذاك تراجع موارد الصادرات غير البترولية نتيجة للتباطؤ في الطلب عليها في الأسواق الخارجية التقليدية في ظل الركود

(1) محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي – مرجع السابق ص 9

الذي هيمن على إقتصاداتها، وأثر هذا التراجع في الميزان التجاري سلباً على أوضاع صافي الحساب الخارجي وبالتالي على قدرة الدولة على مقابلة متطلبات الإستيراد ومواجهة الدفعيات المستحقة للأطراف الخارجية أو تكاليف الخدمات[1].

هذا وقد إشتملت قائمة الواردات على سلع حساسة للغاية مثل المواد الغذائية, بما في ذلك القمح, الأدوية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي,وقد أفضى تراجع الإستيراد إلى إرتفاع معدلات التضخم والبطالة, إلى جانب البطء في الإنتاج. وتأثر الحساب الجاري الخارجي,بالإضافة إلى العجز في الميزان التجاري بتراجع تحويلات العاملين بالخارج نسبة لتباطؤ حركة الإقتصاد في دول الخليج متأثرة بالأزمة المالية العالمية والخسارات الجسيمة المتوقعة آنذاك في إستثمارات المصارف والمؤسسات المالية السيادية والبورصات الخليجية.

2/ القطاع المالي:

بما أن شركات التأمين السودانية مرتبطة إرتباطاً كاملاً بشركات إعادة التأمين في الدول الغربية, خاصة المملكة المتحدة فإن آثار الإنهيارات التي لحقت بشركات التأمين وإعادة التأمين في أوربا وأمريكا كان من البديهي أن تؤثر على أوضاع شركات التأمين السودانية وعلى نشاطها في إعادة التأمين, علماً بأن أكبر شركة تأمين أمريكية كانت أول مؤسسة مالية تنهار تماماً نتيجة للأزمة التي نشأت في أسواق الرهونات العقارية في الولايات المتحدة.

وتأثر القطاع المصرفي بأوضاع صافي الحساب الجاري الخارجي والميزان التجاري وميزان المدفوعات للسودان والمتأثرة بتداعيات الأزمة المالية, خاصة تراجع موارد صادرات البترول والصادرات غير البترولية, وتدفقات القروض والعون الخارجي, إلى جانب تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات. لقد أثرت تلك التداعيات على النشاط التجاري وتدفقات الإستثمار وعلى حركة الإقتصاد في كل أنحاء البلاد.

هذا ولم يتأثر القطاع المصرفي السوداني بصورة مباشرة بتداعيات الأزمة على الأسواق المالية الغربية نسبة للحصار الذي يتعرض له القطاع من قبل السلطات والأسواق المالية في أوربا وأمريكا.إلا أن الأثر المباشر قد نفذ إلى القطاع المصرفي في السودان عبر التداعيات التي تعرضت لها المصارف والأسواق

(1) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى – مرجع سابق - ص 111

المالية في منطقة الخليج. وبالرغم من أن المصارف والمؤسسات السيادية الخليجية قد تعرضت إلى خسارات جسيمة فلم يفصح في حينه عن حجم ومدى تلك الخسارات ولكن إنكشف ذلك قبل نهاية الأزمة,لذا كان الوضع عندئذ يتتطلب التحوط لمواجهة أي تطورات سالبة قد تبرز في منطقة الخليج تعرض النظام المصرفي في السودان إلى مخاطر غير محسوبة.

وبالرغم من الحماية التي إستفاد منها القطاع الخارجي للإقتصاد السوداني من التعرض المباشر لمآلات الأزمة بسبب العقوبات الإقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على البلاد.فقد بلغت الآثار التي ترتبت على تراجع موارد الصادرات البترولية والتدفقات الإستثمارية وتحويلات المغتربين حوالي 5 مليارات دولار[1]

3/ الإستثمار الخارجي المباشر:.

بما أن السودان يعتمد في الإستثمارات الخارجية المباشرة وتمويل بعض المشروعات الإستراتيجية على المؤسسات السيادية الخليجية والقطاع الخاص الخليجي, فقد تراجعت الإستثمارات الخارجية المباشرة وتمويل المشروعات الإستراتيجية التي تعتمد على القروض من تلك المؤسسات في المدى القصير. ولما كانت أوضاع شركاء التنمية خارج دول الخليج,خاصة الصين والهند سليمة فلم تتأثر علاقتنا مع هاتين الدولتين بالرغم من ما شهدته إقتصادات أمريكا وأوربا من تفاقم الركود وبالرغم من إن الصين تعتمد كثيراً في ميزانها التجاري على التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فإن التأثير على إقتصادها كان محدوداً نسبة للمرونة التي تتسم بها في إنتاجها الوطني وقدرتها على إستيعاب فائض صادراتها في الإستهلاك المحلي والتوسع نحو الدول النامية والناشئة في آسيا وأفريقيا.

القطاع الداخلي: مالي ونقدي:

تنعكس آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع الداخلي بصورة غير مباشرة عبر إنعكاساتها على القطاع الخارجي. ومن التحليل السابق لانعكاسات الأزمة المالية على القطاع الخارجي اتضح لنا أن هنالك إنعكاسات مباشرة سبق أن تعرض لها القطاع الخارجي وامتدت آثارها على القطاع الداخلي, مثل إنخفاض أسعار النفط نتيجة لتباطؤ الإنتاج والركود الذي تعرضت له الإقتصادات الكبرى والتي تعتبر أكبر مستهلك للنفط, بينما لم تتعرض قطاعات خارجية أخرى بعد لانعكاسات الأزمة نسبة إلى أن الأزمة المالية عند إعداد وتنفيذ ميزانية عام 2009م كانت في مرحلة التشكل ولم تكتمل بعد, هذا إلى جانب أن الإقتصادات

(1) المرجع السابق - ص 112

الخليجية التي ينفتح نحوها الإقتصاد السوداني في العمليات المصرفية والإستثمارات لم تفصح عندئذ عن الخسارات التي تعرضت لها مصارفها ومؤسساتها المالية السيادية والمستثمرين نتيجة للأزمة المالية ,لذا لم تتضح عندئذ الأوضاع الحقيقية لتلك الجهات. وبالرغم من أن تلك المؤسسات لم تكشف عن حجم الأضرار التي لحقت بها,فإن آثار الأزمة بدأت تبرز في الخليج في شكل بطئ في النشاط الإقتصادي وهبوط قيمة الأصول وتراجع السيولة النقدية.

أما بالنسبة للصين والهند فإن موقفهما إستمر سليماً ولم يتأثر بالتطورات السالبة في الإقتصادات الكبرى خاصة الولايات المتحدة التي ترتبط بها الصين في صادراتها, وذلك بفضل إعتمادها داخلياً على إستهلاك كبير يكفي إستمرار إنتاجها. على كل حال فإن الإنتاج في الصين والهند كان وما يزال محتفظاً بمستوى عال نسبة للإستهلاك والإستثمار الداخلي.

إن إنعكاسات الأزمة المالية الواضحة على الإقتصاد السوداني إقتصرت على موارد الميزانية نتيجة انخفاض أسعار النفط بأكثر من 70%. كما تنعكس آثار الأزمة أيضاً على قدرة البلاد الإستيرادية من خلال إنعكاس الأزمة على صافي الحساب الجاري الخارجي الذي تأثر سلباً بإنخفاض موارد صادرات النفط وبتراجع تدفقات موارد الإستثمارات الخارجية وتحويلات المغتربين.

3-1-4 إتفاقية السلام الشامل وانفصال الجنوب:

ظلت قضية جنوب السودان من أكثر القضايا التي أرقت جميع الحكومات المركزية في الخرطوم منذ الاستقلال، وكانت تطلعات السياسيين الجنوبيين منذ مؤتمر جوبا في عام 1947م تتجه إلى حكم فيدرالي لجنوب السودان يضع الإقليم تحت إدارة أبناء الجنوب أنفسهم أو إلى انفصال تام وقيام دولتين متجاورتين، إلا أن الإداريين البريطانيين الذين أشرفوا على قيام المؤتمر ضغطوا على ممثلي الجنوب بقبول سودان موحد لأن الجنوب لا يملك الموارد المالية أو البشرية ليصبح دولة منفصلة، ويعتبر موقف الإدارة البريطانية هذا جديداً على سلوكها السابق، فقد عملت في الماضي على فصل الجنوب عن الشمال، واعتبرت الجنوب منطقة مقفولة لا ينتقل إليها المواطن في الشمال إلاّ بإذن من الإدارة البريطانية وقللت من أعداد التجار الشماليين واستبدلتهم بتجار مسيحيين من الشوام ومنعت مزاولة الشعائر الإسلامية بالجنوب في العلن بل وحتى تسمية أبناء الجنوب بأسماء الشمالين.

وقد انتقلت هذه القضية إلى مرحلة جديدة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان حكومة السودان في يناير 2005، حيث أعطت الاتفاقية سكان الجنوب حق تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي حول الوحدة أو الانفصال. وبين أمل الوحدة وشبح الانفصال تعددت الاتجاهات في

محاولة استقراء ما سيئول إليه الوضع بعد الاستفتاء، ومحاولة معرفة ما إذا كان الجنوبيون سيصوتون لصالح الوحدة أم لصالح الانفصال، خصوصاً بعد أن أصبح خيار الوحدة أو الانفصال قراراً تملكه الحركة الشعبية لتحرير السودان وحدها، ويخضع لحساباتها هي قبل حسابات أي طرف آخر.

بعد سنوات من التفاوض بين حكومة السودان والحركة الشعبية تحت مظلة دول الإيقاد الأفريقية ومشاركة عدد من الدول الغربية توصل الطرفان إلى اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في نيروبي في 2005/1/9[1] وتعتبر هذه الاتفاقية كسباً غير مسبوق لأهل الجنوب لأنها منحتهم فوق ما كانوا يتطلعون إليه في ظل كل الحكومات السابقة. وقد اشتملت الاتفاقية على العديد من البنود التي تصب في صالح الوحدة كما اشتملت على غيرها من البنود التي تحسب لصالح الانفصال

ومع مطلع عام 2011م الماضي، تم انفصال الجنوب عن السودان لتصبح دولة مستقلة بعد صراع طويل بين الشمال والجنوب ظن فيه الكثيرون أن الانفصال هو الحل الأمثل لتلك المشكلات العالقة بين الشمال والجنوب، إلا أن المشكلات وتداعيات الانفصال كانت أكثر بكثير من المشكلات التي انفصل الطرفان من أجلها، ومنذ انفصال الجنوب شرعت قيادات الدولة في التقليل من تأثير ذلك على الشمال حتى يغدو أمره عاديا و غير مثير للتوقعات. غير أن الواقع أبان غير ذلك حيث تقلصت الإيرادات وتدهورت الأوضاع في البلاد بعد حالة إزدهار.عاشتها البلاد قبل الانفصال حيث كان السودان في مطلع الألفية الثالثة دولة مصدره للنفط والذي أحدث طفرة اقتصادية استمرت عشر سنوات تحول خلالها السودان إلى دولة لديها حيثية وكيان واستفادت من هذه النقلة الاقتصادية عدة أطياف بالمجتمع من صناعة النفط

بحلول عام 2009م بدأت الخرطوم إلى حد كبير أكثر حداثة من القاهرة كما يقول المؤرخون والباحثون في بعض المظاهر مثل العمارات والسيارات الفارهة والحياة الرغدة وازدهرت المطاعم في كل الشوارع حتى استثمر الايطاليون واليابانيون والماليزيون واللبنانيون أموالهم في السودان عبر فتح مشروعات اقتصادية وتجارية. ولكن ما لبث أن اختفى هذا الازدهار وتبدلت هذه الطفرة بعد انفصال الجنوب في عام م2011، حيث كان هذا الانفصال بمثابة ضربة موجعة للاقتصاد السوداني لا سيما وأن ثلاثة أرباع إنتاج النفط اليومي أصبح في هذا البلد الجديد الذي انفصل عن الخرطوم وأطلق على نفسه جنوب السودان.

وفي عام 2011م إلى عام 2012م، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10٪ بعد نمو تجاوز 10٪ سنويا في منتصف الألفينيات[2] ،وفقا لتقارير البنك الدولي حيث كانت الطفرة النفطية قد انتهت، أما

(1) الجيلي بشير حامد - السودان بين خياري الوحدة والإنفصال(one line) – شبكة الشروق (2015 – 4/8).تاريخ الزيارة 2015/8/15م.
(1)تقارير بنك السودان(2004-2014)

بالنسبة للسنوات الثلاث الماضية فاضطرت الحكومة السودانية لرفع الدعم عن الوقود مما دفع أسعار النقل والعديد من السلع الأساسية إلى الارتفاع وزاد التضخم بانتظام أكثر من 40٪ سنويا، وفقا لتقارير البنك المركزي، وبعد أن كان الجنيه السوداني بثلاث دولارات أمريكية، أصبح الآن لا يساوي نحو 10 سنتا في السوق السوداء[1]. وعلى الرغم من أن قيادات السودان ذكرت قبل الانفصال أن بترول الجنوب لن يؤثر على الشمال لأنه في حقيقته لا يمثل أكثر من 16 % من واردات الميزانية, و أن الشمال سوف يزدهر بعد انفصال الجنوب عنه و سوف يتقدم أكثر من السنوات الماضية، لكن الحقيقة أثبتت كما سبق أن تلك التصريحات واهيةً وبعد أيام قلائل من تلك التصريحات و قبيل بداية الإستفتاء على انفصال الجنوب، صدرت من الحكومة السودانية قرارات إقتصادية غاية في التعسف تؤكد أن تأثير إنفصال الجنوب على الشمال سوف يكون وخيما .

في حقيقة الأمر فإنه قد سبق تلك القرارات زيادات إقتصادية كان مسكوتا عنها و غير مبررة, فقد إرتفعت قيمة العملات الصعبة مقابل الجنيه السوداني و في ذلك خفض للجنيه غير معلن و بناءً عليه حدث التضخم الذي أدى إلى إرتفاع أسعار كل السلع, هذا بجانب أن الحكومة رفعت الدعم عن السكر و الوقود مع سياسة تحرير الأسعار التي أدت إلى زيادة الأسعار في السنوات التي تلت الانفصال .

ومما سبق ذكره يمكننا بيان :.

أهم أسباب تدني النمو الإقتصادي في النقاط التالية:

1. خروج النفط كرافد رئيسي لخزينة الدولة من الموازنة بسبب إتفاقية نيفاشا وانفصال الجنوب
2. تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008م.
3. الصرف على الوحدة إبان الفترة الإنتقالية لإعمار الجنوب وجعل الوحدة جازبة
4. إنخفاض أسعار النفط عالمياً .
5. تدني إنتاجية بعض القطاعات كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي.
6. ضعف البنيات الأساسية في السودان لخلق بيئة جازبة للمستثمر الأجنبي

(2) الجيلي بشير حامد - مرجع سابق(one line)

المبحث الثاني

الصرف على البنية التحتية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في السودان

3-2-1 مقدمة:

الإقتصاد السوداني له عدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً تماماً عن معظم إقتصاديات الدول النامية، فالسودان غني بموارده الطبيعية المتمثلة في المساحة الكبيرة والأراضي الزراعية الممتدة على طول ضفاف نهر النيل الذي يمثل المياه العذبة الصالحة للإستخدامات المختلفة، كذلك نجد الثروة الحيوانية والمعادن ودخول البترول مؤخراً يعد إضافة حقيقية لإقتصاديات السودان لولا إنفصال الجنوب وخروجه مؤخراً من إيرادات الدولة.

وهذه الموارد إذا ما أستغلت الإستغلال الأمثل من خلال التخطيط السليم مع توفر الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة في تلبية إحتياجات المجتمع المختلفة، يمكن أن تجعل السودان في مصاف الدول المتقدمة. ولأهمية البنية التحتية ودورها في تقدم الأمم ونهضتها سنقوم في هذا المبحث بالوقوف على الصرف على البنيات التحتية في السودان ومساهمته في النمو الإقتصادي(ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي) والذي يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسية هي قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات. وتندرج البنيات التحتية تحت قطاع الخدمات مما يتطلب الصرف والإنفاق عليها حتى تسهم بالقدر المطلوب في النمو الإقتصادي للدولة. ولأن البنيات التحتية بمفهومها الحديث الواسع تتناول عدة قطاعات خصصنا في هذا البحث الحديث عن قطاع التنمية الإجتماعية(التعليم والصحة) وقطاع

الكهرباء والسدود وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الطرق والجسور والصرف الصحي والمياه القومية كما نتطرق لقطاع الإتصالات كنموزج لإشراك القطاع الخاص.

3-2-2 قطاع التنمية الإجتماعية: يقصد بالتنمية الإجتماعية الخدمات التي تقدم في مجال التعليم والصحة وفيما يلي نتناول قطاع التعليم ومن ثم قطاع الصحة.

أ/ قطاع التعليم: بدأت ثورة التعليم في السودان بتعيين البريطاني جيمس كاري أول مدير للمعارف عام(1900) وأول سلم تعليمي بدأ تنفيذه في عام (1958)[1] والتعليم سابقاً كان يتمرحل في عدة مراحل بدءاً بالكُتاب ثم الأولية ثم كلية غردون.والمنهج التعليمي الأول كان منهجاً بريطانياً يتم التركيز من خلاله على تدريس واتقان اللغة الإنجليزية،وتم ابتعاث المعلمين خريجي كليات غردون لبريطانيا وبخت الرضا لتلقي كورسات تدريبية بهدف نشر التعليم في السودان، حيث نال عدد كبير من المعلمين شهادات من كلية لندن، من بين هؤلاء قادة التعليم الأول في البلاد الأستاذ(نصرالحاج علي)و(عوض ساتي)و(زيادة أرباب)،وأعقبهم الجيل التالي من رواد التعليم ومن بينهم البروفيسر(عبدالله الطيب) و(بشيرمحمد سعيد).

وفي إنشاء المدارس كان المحرك الأساسي له إنشاء بخت الرضا، وبحلول عام 1945م أصبح عدد المعلمين (65) معلماً مؤهلاً للعمل بالمدارس الثانوية التي توالى إنشاؤها(أم درمان الثانوية التي أسست في عام 1945 ، حنتوب تأسست عام1946م) لتتوسع حقبة التعليم العالي في مجال تأهيل المعلمين وتؤسس المدارس الثانوية في رفاعة وعطبرة ومدني والفاشر وبورتسودان على التوالي.

السلم التعليمي بالسودان مر بمراحل متغيرة منذ عام 1970م إذ كانت بداية السلم التعليمي الجديد وتغير لاحقاً في عام 1991م بنظام(3/8).

وفي سبتمبر/1990 بدأت ثورة التعليم العالي في السودان وأعلنت الدولة عن إصلاحات شاملة في مجال التعليم في السودان وتم تخصيص 400 مليون جنيه سوداني[2] لهذا الغرض.وكانت الفلسفة التعليمية الجديدة تقوم على أساس وضع إطار مرجعي لهذه الإصلاحات يستند فيه التعليم(ديمومة الطبيعة البشرية والقيم الدينية) على أن يكون ذلك مشفوعاً بمنهج دراسي يشمل جميع المدارس والمعاهد والجامعات ويتكون من مساقين مساق دراسي إلزامي وآخر إختياري، وينطبق المساق الأول على جميع

(1)الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني: ar.m.wikipedia.com – لا يوجد تاريخ نشر- تاريخ الإطلاع 2015/11/21م

(1) الموقع السابق- تاريخ الإطلاع 2015/11/21م

الطلبة دون إستثناء وتكون فيه جميع فروع المعرفة التي ستدرس مستوحاة من القرآن الكريم وكتب الحديث.وأما المساق الإختياري ففيه يسمح للطلبة إنتقاء بعض التخصصات وفقاً للرغبات والميول الفردية، وقد واجهت هذه الإصلاحات الواسعة معارضة من داخل المؤسسة التعليمية السودانية نفسها.وفي مطلع1991م صدر مرسوماً رئآسياً يقضي بضرورة مضاعفة عدد الطلاب المقبولين بالجامعات وأن تصبح اللغة العربية لغة التدريس في الجامعات السودانية بدلاً عن الإنجليزية[1] ووفقاً لما جاء في الدستور الإنتقالي لجمهورية السودان 2005 فإن التعليم في المراحل الإبتدائية ينبغي أن يكون إلزامياً ومجانياً . وروعي في النظام التعليمي الجديد(إطالة العمر الإنتاجي للمواطن) وخفض تكلفة التعليم وتحقيق طفرة في معدلات زيادة مؤسسات التعليم فيها.

تم دمج المرحلة الإبتدائية والمتوسطة(الإعدادية) في مرحلة واحدة أطلق عليها اسم مرحلة الأساس ومدتها ثمان سنوات متصلة وبذلك تم إلغاء إمتحان الشهادة الإبتدائية كحل لمشكلة توقف العديد من الطلبة في مرحلة التعليم الإبتدائي دون أن يتلقوا قدراً كافياً من التعليم. ورغم التوسع في مؤسسات التعليم العالي في السودان الذي أحدثته ثورة التعليم العالي، إلا أن هناك حاجة ماسة للمراجعة بغرض التقييم والتقويم والقيام بزيارات ميدانية للجامعات للوقوف على إمكاناتها الحقيقة والمقررات الدراسية التي تدرس فيها وعلي جاهزية واكتمال المعامل بها.حتى تأخذ الجامعات السودانية وضعها في الصدارة بعد ان تزيلت القوائم مؤخراً كنتيجة للتعريب الذي ساد الجامعات.

ان مخرجات النظام التعليمي لا تخدم سوق العمل ولا توفر للخريج المهارات المطلوبة في سوق العمل نتيجة لتدهور النظام التعليمي عامة وغياب التعليم الفني والتقني خاصة،الأمر الذي إنعكس سلباً على البلاد،حيث زاد عدد الخريجين وزادت نسبة البطالة في المقابل. فلابد أن يقوم التعليم على التدريب الفني والتقني وتنمية المهارات بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل والإنتاج في القرن الحادي والعشرين.

وفي مقابلة مع الأستاذة سلوى محمد الحسن بوزراة التربية والتعليم أكدت أن للوزارة خطط إستراتيجية وخطط سنوية معتمدة من قبل الدولة وتعتمد في تمويلها على الميزانية العامة ومنظمات المجتمع المدني والشراكات ويأتي التنفيذ للخطة وفق المخطط إذا وجدت التمويل اللازم.هناك مشاريع تنفذ خارج الخطة مع الشركاء وبتمويلهم الخاص وفق الحوجة لها[2]

ب/ قطاع الصحة:

(2)الموقع السابق /تاريخ الإطلاع 2015/11/21م

(1) سلوى محمد الحسن الوافي – وزارة التربية والتعليم / الإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي – مقابلة 2015/11/13م

يرجع تاريخ الخدمات الصحية الحديثة بالسودان إلى العهد الثنائي التركي المصري والتي كان الجيش يتولى تقديمها(1899) وتم في هذا العهد بناء بعض المستشفيات وتنفيذ حملات تطعيم ضد الجدري. تلى ذلك قيام الإدارة الطبية(Medical Department) في العام 1904م في شمال السودان وظلت المناطق الجنوبية تحت السيطرة العسكرية. وفي العام 1905م تم إنشاء المجلس الصحي المركزي (Central Sanitary Board) الذي يطلع بالشؤون الخاصة بالصحة العامة والصحة العلاجية. في العام 1924م تم إنشاء الخدمات الطبية السودانية(Sudan Medical Services) يديرها مدير مسؤل عن الخدمات في السودان بما فيها الخدمات الطبية العسكرية. وفي العام نفسه فتحت مدرسة كتشنر الطبية(Kitchener School of Medicine)بواسطة الحاكم العام سيرلي إستاك وتخرجت منها أول دفعة من سبعة من الأطباءالسودانيين عام 1928م . وفي العام 1949 تم إنشاء أول وزارة للصحة وعين لها الدكتور علي بدري الخريج لأول دفعة لكلية كتشنر الطبية. وفي العام1990م إنتهجت الدولة ما أسمته الثورة الصحية في مجال توطين العلاج بالداخل وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية وتخريج وتدريب عدد مقدر من الأطباء والإختصاصين والزيادة في عدد المؤسسات الصحية وإدخال أنظمة جديدة كالتأمين الصحي والعلاج المجاني، ولكن في المقابل أوجدت الدولة نسباً عالية للهجرة وسط الأطباء والإختصاصيين والكوادر الطبية الأخرى بسبب الظروف الإقتصادية التي ضربت البلاد مؤخراً وعدم التوزيع العادل للخدمات الطبية خاصة بالولايات، كالتخصصات النادرة إضافة إلى عدم تحسين شروط الخدمة للمحافظة على إستقرار الكوادر وضعف الصرف على الصحة. كما شكلت الحكومة لجنة في العام 1990 وركزت اللجنة في خططها على تأهيل المرافق الصحية المركزية ونقل الخدمة إلى الأطراف وأماكن سكن المواطنين تخفيفاً للجهد والمال على المواطن والضغط على المستشفيات المركزية إضافة لتوصيات اللجنة بتطويرنظم وعمل وإدارة النظام الصحي. وهو ما عرف بإعادة تشكيل الخدمات الصحية التي تنادي بضرورة مساهمة المواطن في تكلفة الخدمات المتصاعدة والتي طبقت في معظم الدول كتطور طبيعي للأنظمة التي مر بها العالم.

في الفترة من 1989م إلى 2002م إعتمدت مخرجات النظام الصحي على التوجهات الأساسية التي خطتها الإستراتيجية العشرية للبلاد والتي ضمت في محتواها إستراتيجية التنمية الصحية.حيث قام المكون الصحي للإستراتيجية على أساس أن تطوير الرعاية الصحية مهمة مستمرة باستمرار المجتمع وعنصر أساسي في تحقيق نهضته وتقدمه،أشارت هذه الإستراتيجية إلى ضرورة أن يتسق واقع خطى التقدم الإجتماعي شاملاً الصحة ، مع واقع النمو الإقتصادي للمجتمع، وهكذا يتضح أن الرؤية الإستراتيجية في ذلك الوقت لم تتعامل مع الصحة على أنها قطاع خدمي وحسب بل هدف إجتماعي رئيسي تتكامل جهود كل القطاعات الأخرى لتحقيق شموله وتطوير الخدمات الصحية المقدمة عبر القطاع الصحي.وقد أخذت الحكومة في ذلك الوقت على عاتقها تقوية نظم الرعاية الصحية الأساسية كمكون محوري في

إستراتيجية التنمية الصحية فالرعاية الصحية الأولية كانت وما زالت هي المكون الأساسي للخطط الإستراتيجية للقطاع الصحي منذ أن وضعت أول خطة إستراتيجية صيغت في العام 1976م مروراً بالخطة الإستراتيجية في العام 1992م ووصولاً إلى الخطة الإستراتيجية التي وضعت في العام 2003م[1]

الصرف على الخدمات الصحية:

في جانب تمويل الخدمات الصحية وخلال الفترة ما قبل 1989م كان النظام التمويلي قائماً بصورة أساسية على النظام الضريبي حيث أن الدولة تقوم بتوفير ميزانية تشغيل الخدمات الصحية من موارد الدولة العامة بما فيها الضرائب وحتى بداية التسعينات كانت الخدمة تقدم مجاناً بالكامل إلا من مساهمات العون الذاتي والتي كانت عبارة عن رسوم تدفع إختيارياً .في العام 1991م أدخل نظام رسوم الخدمات تدريجياً بالمراكز الصحية بولاية الخرطوم ومن ثم في جميع الولايات وتلى ذلك إنتقال الرسوم لخدمات المستشفيات. وقد كان هنالك محاولات لعمل نظام للإعفاءآت داخل المستشفيات وهو ما عرف بنظام العلاج التكافلي الذي يتم عن طريق تعيين باحثات إجتماعيات لدراسة الحالات ومن ثم تقدير الدعم المطلوب لكل حالة على حدة. وكان هذا النظام يتلقى دعماً من وزارة المالية وديوان الزكاة. وظلت الخدمات على مستوى الوحدات الدنيا(الشفخانات ونقاط الغيار ووحدات الرعاية الصحية الأولية تقدم من غير رسوم رسمية).

في العام 1994م أعلنت الدولة مجانية العلاج بجميع أقسام الحوادث بالمستشفيات في محاولة لتخفيف التأثير الناتج عن عبء تكلفة علاج الحالات الحرجة. وقد طبق هذا القرار وفق توصيف محدد يشمل علاج الحالات الطارئة خلال الأربعة وعشرون ساعة الأولى لدخول المستشفى.

في مطلع العام 2008م تم إعلان وتطبيق برنامج العلاج المجاني للأطفال أقل من خمسة أعوام ومجانية العمليات القيصرية.وفي منتصف التسعينات تم إدخال نظام التأمين الصحي القومي الإجباري والذي وصلت تغطيته 36% من السكان غالبهم من القطاعات المنظمة وجزء بسيط من الفئآت الأخرى مما يوضح عدم تغطية الفئآت الأكثر فقراً بهذه المظلة.ويقول د.مصطفى صالح مدير عام الصندوق القومي للتأمين الصحي((أن إدخال التأمين الصحي بالإضافة إلى نظام الإمداد الدوائي عبر صناديق الدواء الدائري أو الدوار والتي ارتبطت بتقديم الخدمات الطبية للمواطنين ، الأثر الواضح في بناء مقدرات النظام الصحي بشكل عام للإستجابة بقدر كبير للإحتياجات الصحيةكما لعبت جميعها دوراً كبيراً في التمهيد لتغييرات جذرية في نظم إدارة الخدمات الصحية المتعلقة بتمويل الخدمات وبنظم الإمداد الدوائي في السودان حيث أصبحت مظلة التأمين الصحي تغطي لاحقاً حوالي 47% من إجمالي السكان وفقاً

(1)الشبكة العامية للمعلومات الموقع الألكتروني: www.alnilin.com تاريخ الزيارة 2015/11/25م

لإحصائيات العام 2010 في حين أن وفرة الأدوية الأساسية في المؤسسات الصحية بالقطاع العام بلغت 93% وفق آخر دراسة أجريت عام 2007م وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الكثير من الدول النامية)).[1]

د.محمد التوم مدير التنمية ودعم الولايات بوزارة الصحة يقول ((أن 70% من ميزانية الصحة يدفعها المواطن وتعتمد الصحة في تمويل مشروعاتها على الدعم المتلقى من وزارة المالية والشركاء والمنح من المنظمات الدولية (منظمة الصحة العالمية- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي . صندوق الأمم المتحدة للسكان والأمهات . اليونسيف).وتعمل الوزارة وفق الخطة الخمسية المعتمدة من قبل الدولة غير أن العجز في تمويلها يشكل عائقاً رئيسياً في تنفيذها.أما أهم المشاريع الخدمية التي تعمل الوزارة على تنفيذها الآن:

- توطين العلاج بالداخل بتوفير بعض الأجهزة والمعدات اللازمة.
- مشروع نقل التخصصات الدقيقة للولايات لاستكمال مشروع التوطين.
- التوسع في الرعاية الصحية الأساسية عبر تشييد المراكز وتدريب الكوادر وتسيير القافلات وهو مشروع ممول من وزارة المالية.ويغطي كل الولايات عدا ولاية دارفور.
- مشروع تأهيل المستشفيات الريفية(91 مستشفى)،تأهيل المباني وتوفير الأجهزة وتقديم الخدمات الصحية الرئيسية(كافة العمليات . الولادة . المعمل . بنك الدم) وينتهي المشروع بنهاية العام 2016م.))[2]

ويأتي الصرف على قطاع الصحة وقطاع التعليم ضمن منصرفات التنمية الإجتماعية

جدول رقم(2/2/3) مصروفات التنمية الإجتماعية(الصحة والتعليم) للفترة(2004-2014)

مليون جنيه

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التنمية الإجتماعية(الموازنة المعتمدة)	20.8	37.5	687.0	580.1	400.2	504.7	568.9	556.0	221	628	763
الأداء الفعلي (مليون جنيه)	12.8	14.0	345.0	256.8	163.7	244.4	230.7	214.0	123	154	174
نسبة التنفيذ(%)	62	37	50	44	41	48	41	38	56	24.5	23

المصدر(تقرير بنك السودان(2004-2014)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الموازنة المعتمدة للتنمية الإجتماعية(الصحة والتعليم) لم تتجاوز(500-750) أما الأداء الفعلي للموازنة شهد بعض الإستقرار في الأعوام(2009, 2010و2011) وانخفض انخفاض كبير في العام 2012م بسبب ضعف الموازنة لخروج إيرادات البترول بسبب إنفصال

(1) الموقع السابق/ تاريخ الزيارة 2015/11/25م

(1) د.محمد التوم/مدير التنمية ودعم الولايات بوزارة الصحة الإتحادية – مقابلة بتاريخ 17/أغسطس/2015م

الجنوب. خلال الفترة نجد أن نسب التنفيذ لم تتعدى 50% إلا في العام 2004(62%) و2012(56%) و2006(50%).مما يشير إلى ضعف الأداء الفعلي للموازنة وعدم التقييد بالموازنات المعتمدة.

3-2-3 قطاع النقل والطرق والجسور:

بدأ إنشاء السكك الحديدية عام 1875م[1] من مدينة وادي حلفا إلى الخرطوم على يد القوات البريطانية المصرية الغازية لنقل الجنود والعتاد في طريقهم نحو الخرطوم للقضاء على الدولة المهدية، ثم توالى بعد ذلك خلال الحقبة الإستعمارية وفترة ما بعد الإستقلال مد خطوط السكك الحديدية إلى مختلف أنحاء شمال السودان وحتى مدن نيالا في جنوب دارفور والرصيرص بجنوب النيل الأزرق ومدينة واو في منطقة بحر الغزال بجنوب السودان ،بلغ طول الخطوط الحديدية 4578 كيلومتر. وتمتلك هيئة سكك حديد السودان حالياً 130 قاطرة سفرية وعدد 54 قاطرة مناورة وحوالي 4187 عربة نقل للبضائع،910 خزان نقل زيوت 167 عربة ركاب.وتتمتع هيئة سكة حديد بعضوية الإتحاد العالمي للسكك الحديدية(UIC) كما أنها من الأعضاء المؤسسين لاتحاد سكك حديد أفريقيا(UAR) ولها علاقات جيدة مع كثير من مؤسسات السكك الحديدية العالمية وتربطها بروتوكولات تعاون مع الكثير منها.

النقل الجوي: تم إنشاء شركة الخطوط الجوية السودانية في عام 1947 حيث يمثل النقل الجوي عنصراً هاماً من عناصر التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبرامج تنمية السياحة والصادرات والإستثمارات والتنمية العمرانية وربط المناطق الداخلية ببعضها ،وكذلك ربط السودان بالعالم الخارجي ويمتلك السودان 121 مطار منها 7 مطارات دولية أبرزها مطار الخرطوم الدولي حسب سجلات عام 2009 م[2]

النقل البحري: هو مصدر نقل مهم للسودان ويربط السودان بالبلدان المجاورة ويوصل الصادرات السودانية إلى جميع أنحاء العالم . وهناك حوالي 7 موانئ بحرية في السودان :

1. ميناء بورتسودان ويختص بالبضائع العامة والزيوت والمولاس وصادرات الماشية والسلع المصبوبة مثل المحاصيل والأسمنت والقمح والسماد.
2. الميناء الجنوبي ويختص بمناولة الحاويات والغلال.
3. الميناء الأخضر لبضائع الصب الجاف والبضائع العامة.
4. ميناء الخير وهو خاص بمناولة المشتقات البترولية.
5. ميناء الأمير عثمان دقنة مخصص لحركة بواخر الركاب والأمتعة الشخصيةوميناء بواخرالمواشي والبضائع العامة.

---

(1)) الموقع الألكتروني: http://www.sudanway.sd/transport_railways.htm(لا يوجد تاريخ نشر) تاريخ الزيارة 2015/11/5م

(2)الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني: http:www.sudanway.sd/geog_airports تاريخ الزيارة 2015/11/7م

6. ميناء أوسيف لتصدير خام الحديد والمعادن.

النقل النهري: وهو من أهم وسائل النقل نظراً لوجود العديد من الأنهار صالحة للملاحة في السودان.وتعد مجاري الأنهار خاصة نهر النيل من أهم وسائل السياحة النهرية، ويربط السودان بكل من مصر عن طريق مدينة وادي حلفا ودولة جنوب السودان عن طريق مدينة كوستي.

الطرق والجسور:

توجد في السودان شبكة من الجسور والطرق القومية للسيارات، وتبرز أهميتها في مواسم الأمطار حيث تتحول التربة في معظم مناطق السودان إلى أوحال لزجة يتعذر معها التنقل بين الحضر والبوادي لولا هذه الطرق المعبدة، وكذلك الحال في المناطق الصحراوية حيث تعوق الرمال والصخور الحركة خارج الطرق المعبدة .وتشمل الجسور والتي يطلق عليها في السودان كباري مفردها(كبري)في العاصمة المثلثة(الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان) كل من كباري النيل الأبيض القديم،والنيل الأبيض الجديد(الإنقاذ) والنيل الأزرق القديم والمك نمر وشمبات والحلفايا والجريف المنشية،وتوتي أما جسور الولايات فتشمل كباري المشير البشير شندي المتمة،وكوستي الجديد،وعطبرة . الدامر،وعطبرة الجديد،وأم الطيور . العكد،ودنقلا . السليم،وادبة،وأرقو،ومروي،ورفاعة،وحنتوب كبري الديم. أما أهم الطرق السريعة:طريق شريان الشمال الرابط بين أم درمان ودنقلا وطريق أم الطيور(الدامر) مروي وطريق الإنقاذ الرابط بين الخرطوم ودارفور وطريق التحدي الخرطوم بورتسودان وطريق الخرطوم مدني سنار كسلا وطريق الخرطوم كوستي الأبيض.

وتعتمد الطرق والجسور في أغلب مشروعاتها على إيراداتها الذاتية والإستثمارات الخارجية.

جدول رقم (3/2/3) يوضح مصروفات النقل والطرق والجسور للفترة(2004-2014)

مليون جنيه

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموازنة المعتمدة	230	310	433.0	545.8	686.3	1064.7	1193.7	599	325	1193	1039
الأداء الفعلي(مليون جنيه)	205	348	336	297.3	635.4	567.7	679.9	481	149	651.0	1,008
نسبة الأداء	89	112	77	54	92	53	57	80	46	54.6	97

المصدر(تقارير بنك السودان 2004 حتى العام 2014م)

من الجدول رقم(3/2/3) متوسط الصرف على الطرق والجسور خلال الفترة (74%).وهذا يعني الصرف إلى حد ما وفق الموازنات المعتمدة. وأعلى نسبة منصرف كان في العام 2005م (112%) بينما أدنى مستوى صرف كان في العام2012 (46%).ويعزى ذلك للتحديات التي واجهت الموازنة العامة بسبب إنفصال الجنوب وخروج إيرادات البترول.

4-2-3 قطاع الكهرباء والمياه:

عرف السودان صناعة الكهرباء منذ عام 1908م عندما تم تركيب أول مولد بطاقة 100كيلوواط وذلك بمنطقة بري بالخرطوم[1] . في عام 1925م تعاقدت حكومة السودان مع مجموعة من الشركات البريطانية ولمدة ثلاثين عاماً لتطوير خدمات الكهرباء والمياه والمواصلات معاً داخل العاصمة القومية فأنشأت شركة النور والمياه, وبعد تأسيسها تم إستبدال وحدات التوليد القائمة بأخرى سعة 3000 كيلواط ببري.

في العام 1982م صدر قانون الهيئة القومية للكهرباء والذي ترتب عليه الإشراف على الشبكة القومية وفصل خدمات المياه عن الكهرباء.

واعتمدت الهيئة القومية للكهرباء ومنذ عهد الهيئة المركزية للكهرباء والمياه في العام 1966م خطة طموحة لمقابلة الطلب المتنامي على خدماتها حيث نجحت الدولة والهيئة في استقطاب التمويل اللازم لزيادة مواعينها في التوليد والنقل والتوزيع، كما تمت مرحلة إحتياجات الهيئة في شكل خطط عرفت بمشروعات الطاقة من المركز الأول في 1967م حتى مشروع الطاقة الرابع في 1994م حيث أضافت هذه المشروعات للشبكة القومية 280 ميقاواط توليد مائي بالروصيرص مع 255 ميقاواط حراري في محطة الشهيد وبري وكذلك 90 ميقاواط للشبكات المحلية بمدن الأقاليم خارج الشبكة القومية, هذا بالإضافة إلى آلاف الكيلومترات من خطوط النقل ذات الضغط العالي والمنخفض وامتدادات وتحسينات في شبكات التوزيع وإعادة تعمير وحدات التوليد العاملة وقاطرات لنقل الوقود.

تدار جهود حكومة السودان والهيئة القومية للكهرباء لمقابلة معدلات الطلب المتزايدة على الطاقة الكهربائية بإضافة مئآت من(MWs) للشبكة القومية والشبكات الإقليمية وآلاف من الكيلومترات من خطوط النقل والتوزيع[2]

جدول رقم (4/2/3) يوضح المنصرف على قطاع الكهرباء والموارد المائية خلال(2004 - 2014)

مليون جنيه

قطاع الكهرباء والمياه	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإعتماد	458	227	372	616,4	714,9	1,382.0	3,515.1	9,800.4	1,333	1,390	2,387
الأداء الفعلي	448	330	412	834.6	818,26	1,493.1	1,496.1	2,013.9	1,256	2,075.0	2,360
نسبة التنفيذ(%)	97	145	110	135.3	113	108	42.6	20.5	94	149.3	99

المصدر تقارير بنك السودان(2004-2014)

(1) الشبكة العالمية للمعلومات –الموقع الألكتروني:www.alnilin.com تاريخ الإطلاع2015/11/3م

(2) الموقع السابق

من الجدول السابق أعلى نسبة للصرف على قطاع الكهرباء والمياه في الأعوام2013(149%) و2005(145%) و2007(135%).وهو القطاع الوحيد الذي يتم التنفيذ فيه وفق وفوق الخطط الموضوعة.

3-2-5 قطاع الصرف الصحي:

أول فكرة لإنشاء صرف صحي في السودان كانت في العام 1939وهو ما يعرف بمشروع المجاري[1] ولكن تأخرت الفكرة في التنفيذ لظروف الحرب العالمية حتى بدأت الدراسة والإنشاء والتنفيذ لمشروع مجاري الخرطوم كمرحلة أولى في عام 1954 م .أما مشروع مجاري الخرطوم بحري فتمت دراسته في عام 1961 م وبدأ التشغيل فيه فعلياً في العام 1971م وتوقف المشروع على المرحلة الأولى (التي شملت المنطقة الصناعية) أثر قطع العلاقات بين السودان وأمريكا إبان حرب القنال وظل المشروع قاصراً على المنطقة الصناعية وكوبر ولم يشمل المناطق السكنية وكان تحت إشراف مجلس بلدي الخرطوم بحري

أدمج مشروع مجاري الخرطوم ومشروع مجاري الخرطوم بحري ليكونا ما يسمى بإدارة الهندسة الصحية والتي شملها التغيير أخيراً لتسمى إدارة الصرف الصحي والتي إنبثقت عنها شركة الخرطوم للصرف الصحي عام 1992م وهي مسؤولة عن أعمال الصيانة والتسيير لمشاريع الصرف الصحي بالولاية من خطوط وطلمبات ضخ وحقول تنقية.كما ظلت إدارة الصرف الصحي مسؤولة عن الإشراف العام والإستشارات تحت وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة.

بدأ التفكير في قيام الهيئآت الخدمية داخل الوزارة لتوسع العمل في المجال الخدمي الهندسي وتقديم الخدمة المطلوبة الممتازة للمواطنين في مجال الصرف الصحي والطرق وغيرها لتعمل تحت مظلة البنى التحتية بموجب قانون الهيئآت المجاز.عليه تم تكوين هيئة الصرف الصحي بموجب قانون هيئة الصرف الصحي 2007م وتم تعيين أول مدير عام لها في نهايةالعام 2009م. وظلت الهيئة تسيير أعمالها في العامين 2010 و2011م من إيراداتها الذاتية ولم تكن لها خطط معتمدة تمولها الدولة إلا في العام 2012م . مدينة أم درمان لم يكن بها صرف صحي وظلت تعمل بالنظم التقليدية للصرف الصحي(مراحيض الحفرة، وتنوكة التحليل وخلافه) حالها حال بقية الولايات في السودان.أما مدينة الخرطوم فإن الصرف الصحي يغطي منها حوالي 10% وفي بحري 1% من المرافق المأهولة.

ويقول السيد/ مدير عام هيئة الصرف الصحي[2]:(أن الصرف على الصرف الصحي لا يأتي ضمن أولويات الدولة على الرغممن أهميته ضمن الخدمات الضرورية للتنمية وجذب المستثمر وانحصر في

(1) م .محمد مكي عبدالله – ورقة عمل حول الصرف الصحي الحاضر والمستقبل قدمت بورشة عمل بعنوان(النهوض بمرفق الصرف الصحي ولاية الخرطوم) بتاريخ 2012/11/22م بدار المهندس بالعمارات – شارع 7

(2) مدير عام هيئة الصرف الصحي/مقابلة سابقة

نطاق ضيق في السودان(ولاية الخرطوم) .حيث يتم تمويل المشاريع الكبيرة(مشروع صرف صحي بحري . مشروع تأهيل محطة وددفيعة . مشروع الخط الناقل حطاب... إلخ) من حكومة الولاية وتسير الهيئة بقية أعمالها من إيراداتها الذاتية.

وللهيئة خطط معتمدة ضمن إستراتيجية الولاية منذ العام 2011م غير أن الصرف لا يأتي وفقاً لهذه الخطط ويعزي السيد مدير عام الهيئة ذلك لضعف إمكانيات الدولة والتمويل الخارجي حيث أن مشاريع الصرف الصحي مكلفة وتحتاج لتمويل طويل المدى كما أن العائد منها لا يتناسب وتكلفة التشغيل.

من ناحية أخرى عدم وجود هيكلة قومية للصرف الصحي وبالتالي موازنات معتمدة أدى لعدم الإهتمام بهذا القطاع في كافة ولايات السودان على الرغم من أهميته)).

6-2-3 قطاع الإتصالات:

بدأت الإتصالات في السودان منذ العام 1859م[1] وكانت هذه البداية باتصالات سلكية بمدينة سواكن الواقعة على شاطئ البحر الأحمر حيث أن مدينة سواكن كانت آنذاك ذات أهمية تجارية وميناء للبلاد. وفي عام 1866 تم مد خط تلغراف لربط مصر والسودان مروراً بوادي حلفا . دنقلا،حيث وصل الخط التلغرافي إلى الخرطوم بحري في عام 1870م ثم إلى الخرطوم عبر كيبل النهري عبر النيل الأزرق، وفي عام 1871م تم مد خط من مدينة سواكن في الشرق إلى مدينة كسلا، وبدأت خطوط التلغراف في الإنتشار شرقاً وغرباً في عهد إسماعيل باشا(1873م) حيث وصلت مدينة الأبيض في ولاية كردفان عام 1874م وإلى مدينة فوجا غرباً بدارفور عام 1875م ،وفي خضم هذا التوسع التلغرافي تم مد خط سواكن – كسلا . بربر حيث أصبحت الإتصالات التلغرافية بين سواكن والقاهرة في غاية السهولة، وفي نهاية الحكم التركي للسودان إمتدت خطوط الإتصالات التلغرافية لأكثر من 3000كلم .وعند قيام الثورة المهدية 1881م وحصار الخرطوم 1885 تم قطع خطوط التلغراف كاستراتيجية حربية حتى لا تربط العدو بالخارج. وفي عهد الحكم الثنائي تمت إعادة خطوط التلغراف حيث ربطت وادي حلفا بالقاهرة عام 1894م وأعيد ربط كسلا بربر سواكن.

أما خدمات الإتصال الهاتفي فلقد بدأت في السودان مع بناء السكة حديد عام 1897م[2] حيث أدخل معها خط تلفوني لأول مرة في السودان ومع توسع خطوط السكة حديد عبر البلاد توسعت معها خدمات الإتصال الهاتفي حيث تم نشر خطوط الشبكة حتى وصلت فشودة جنوباً وانشاء خط الأبيض عبر الدويم سنار إلى القضارف وكسلا عام 1902م. كما أدخل الإتصال اللاسلكي في عام 1914م حيث تم إنشاء محطات في كل من جمبيلا ،الناصر،وملكال وغنشاء محطة رقمية ببورسودان[3]

---

(1) الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني: https/ar.m.wikipedia (لا يوجد تاريخ نشر)تاريخ الإطلاع 12/أكتوبر/2015م

(2)الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني:https/ar.m.wikipedia (لا يوجد تاريخ نشر) تاريخ الدخول 12/أكتوبر/2015م

(3)لموقع الألكتروني السابق

1948م توسعت الخدمات الهاتفية العالمية مع الولايات المتحدة وسويسرا.(1956-1964) تطورت الإتصالات السلكية واللاسكية حيث أنشئت كثير من الكبانيات الآلية في مواقع نائية. 1970م تم تحديث وتوسعة كبانية الخرطوم وأنشئت شبكة المايكريف بين الخرطوم- سنار – الخرطوم – عطبرة، سنار – كسلا- سنار –الأبيض حيث أتاحت فرص الإتصال المباشر لكل هذه المدن إضافة إلى الإرسال الإذاعي والتلفزيوني .1974 أنشئت محطة للأقمار الصناعية بأم حراز.

أوكلت إدارة الإتصالات إلى مصلحة البريد والبرق في السودان حتى عام 1970 حيث آلت الإدارة إلى مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية. وفي 1987/1/16م أنشأت المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية.

نتيجة للبرنامج الثلاثي لإنقاذ الإقتصاد (1990 -1993) حدثت ثورة كبيرة في عالم الإتصالات والمعلومات وانتقلت الإتصالات إلى الشركة السودانية للإتصالات المحدودة كشركة مساهمة عامة وآلت إلى القطاع الخاص . في العام 1996 تأسست الهيئة القومية للإتصالات[1] بغرض توفير جسم فاعل لتنظيم بيئة الإتصالات ووضع الأطر القانونية والتنظيمية والتشريعية والرقابية حتى يتسنى للمؤسسات والشركات العامة والخاصة العاملة في مجال الإتصالات وتقانة المعلومات من العمل في جو آمن يتوفر فيه مناخ للمنافسة الحرة والعادلة.على ضوء هذا تلتزم الحكومة بتوفير القوة الكافية لدعم الرقابة المستقلة وتعزيز فعالية السلطات حتى تنجز مهامها بكفاءة عالية.

في عام 1999م صدر قانون المركز القومي للمعلومات وافتتح رسمياً في 2001م[2] وصدر القانون الجديد للمركز القومي للمعلومات لسنة 2010 الذي أعطى صلاحيات واسعة للمركز تعيينه في الإشراف على تقنية المعلومات في البلاد. ويعمل في عدد من المحاور مثل البنيات التحتية،والتطبيقات والمعايير والترويج لصناعة المعلومات، والتنسيق بين شركاء المعلوماتية من وزارات ووحدات حكومية والمؤسسات والهيئآت والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. للمركز مجلس إدارة يقوم بوضع السياسات العامة وإجازة الخطط والتقارير كما هنالك لجان إستشارية وأخرى فنية تجتمع بصورة دورية . الفترة من 1993 - 2007 شهدت طفرة تكنولوجية كبيرة جداً في مجال الإتصالات[3] وحقق السودان نمواً كبيراً جداً في تقنية وتطوير قطاع الإتصالات والمعلومات باعتباره المدخل الأهم والأكثرفاعلية في إحداث التنمية الشاملة في السودان وهذه الثورة تعتبر العلامة الفارقة والأهم في تاريخ السودان. كما أن المؤسسات والأطر القانونية والتنظيمية قد تم إصلاحها بما يساعد في تطور تقنية المعلومات والإتصالات باعتبارها الأداة الأهم في

(1) لموقع الألكتروني السابق

(2)الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني:www.ddco.sd (تاريخ النشرأبريل 2013م) تاريخ الدخول 12/أكتوبر/2015م.

(3)الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكترونيsudaneseonline.com (لا يوجد تاريخ نشر)تاريخ الدخول 10/أكتوبر/2015م

تكاملها مع الإقتصاد والسوق العالمية، والدولة في هذا الصدد قد أطلقت عنان المنافسة الحرة لشركات الإتصالات والمعلومات للعمل من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين بأنسب الأسعار.وجاء ذلك نتيجة لتحرير قطاع الإتصالات في العام 1992م في إطار برنامج الإنقاذ الإقتصادي. بهذا التحرير تعتبر الوزارة مسئولة عن السياسات العامةوالتشريعات والهيئة القومية للإتصالات مسئولة عن المهام التنظيمية والرقابية.وأهم الشركات التي ولجت هذا المجال:.

1. الشركة السودانية للإتصالات(سوداتل)تأسست في أبريل 1993م.
2. الشركة السودانية للهاتف السيار (موبيتل) تأسست في فبراير 1997م.
3. شركة mtn أريبا أكتوبر 2003م.
4. شركة كنار للإتصالات دشنت عملهابالسودان نوفمبر 2004م.
5. شركة(سوداني)فبراير 2006م.

م. نصر الدين محمد الحسن عبدالقادر مدير مشروع الشبكة القومية للمعلومات أفاد[1] ((بأن التغطية الكلية لشبكة الإتصالات في السودان الآن 35% وتسعى الهيئة جاهدة في التوسع عبر عدة مشاريع أهمها:

- مشروع النفاد الشامل لتغطية كافة مناطق السودان حيث توجد مناطق لا تغطيها شركات الإتصال.
- مشروع الحكومة الألكترونية والتي بدأ تنفيذها منذ العام 2001 وتطور البرنامج في العام2009 بإدخال الألياف الضوئية.
- 2010 تم إنشاء مركز المعلومات القومي وهووعاء قومي لإستضافة البيانات الألكترونية وخدمات الإنترنت والتأمين الفيزيائي
- 2012 توسعة الشبكة القومية بتكلفة 70مليار جنيه مستهدف بها ربط 900موقع بآليات ضوئية(320موقع الشبكة اللاسلكية

هذا وللهيئة خطط إستراتيجية ضمن الخطط العامة للدولة(الإستراتيجية الربع قرنية) وتمول هذه الخطط من وزارة المالية والمنح والقروض الخارجية (قرض حكومة الصين). وحول دور الإتصالات في النمو الإقتصادي وضح المهندس نصرالدين أن إستخدام تقانة المعلومات يوفر المال والجهد كمثال على ذلك جلسة مجلس الوزراء تقدم فيها تقارير الولاء عبر الشبكة القومية الخاصة للمعلومات، كذلك هنالك مؤتمرات متلفزة والتقديم الألكتروني وأخيرا التحصيل الألكتروني. ويعمل مركز المعلومات الآن على عدد من المشاريع أهمها:

1. بوابة السودان لتقديم الخدمات.
2. الخريطة الرقمية للسودان
3. الصحة الألكترونية:(إدارة المستشفيات – سجل المريض.الخ)

(1) م. نصرالدين محمد الحسن عبدالقادر(مدير مشروع الشبكة القومية للمعلومات)مقابلة بتاريخ 2015/8/23م

4. مشروع التواقيع الرقمية للمواطن.

5. محو الأمية الحاسوبية(مستهدف بها قيادات الدولة).

6. عمل مراكز عبر القطاع الخاص لتدريب وتأهيل المواطنين للتعامل مع الحاسوب

وأضاف أنهم راضين كل الرضا مثمناً الدور الكبير الذي قام به القطاع الخاص في هذا المجال)).

7-2-3 مساهمة الصرف على البنية التحتية في الناتج المحلي الإجمالي:

بعض قطاعات البنية التحتية لا تظهر في التقارير الواردة في المالية والبنك المركزي ربما لضعف الناتج منها وعدم وجود هيكلة قومية لها كالصرف الصحي أو لمشاركة القطاع الخاص كالإتصالات وبعضها يدمج تحت مسمى واحد كالخدمات الإجتماعية وتشمل التعليم والصحة.

جدول رقم (5/2/3) يوضح الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة(2004-2014)

مليون جنيه

القطاع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة والغابات والثروة السمكية	23,369.4	28,454.7	31,190.8	32,985.5	37,480.6	44,969.6	52,691.4	63,609.1	80,675.2	115,739.2	150.113.4
النفط	4,760.7	6,461.2	9478.0	10,121.7	16,654.6	9,621.2	15,654.2	9,248.4	8,095.1	9,234.2	16,434.9
التعدين والمحاجر	120.1	157.0	191.6	212.1	272.0	309.8	364.8	2,179.8	4,751.9	8,00.4	11,722.9
الصناعة التحويلية واليدوية	6,392.5	7,322.3	8,041.7	8,781.9	9,726.3	11,508.2	13,672.9	16,285.4	21,676.8	31,785.9	47,758.3
الكهرباء والمياه	828.9	1,070.8	1,819.6	1,981.4	2,242.4	2,513.0	2,894.3	1,606.1	2,181.1	3,055.1	4,097.4
البناء والتشييد	2,614.5	3,824.4	4,242.7	4,650.5	5,239.3	6,171.2	7,457.6	8,717.7	11,525.3	16,022.5	22,427.7
التجارة والفنادق والمطاعم	10,773.1	12,662.9	14,328.0	16,727.8	18,376.2	21,107.6	24,827.4	30,708.8	40,719.9	56,232.3	77,759.7
النقل والمواصلات	8,410.5	10,092.5	11,671.9	13,781.2	15,045.5	17,076.2	19,835.4	24,425.6	32,510.5	45,271.2	66,741.0
التمويل والتأمين والعقارات والخدمات الأخرى	5,340.1	6,597.6	7,613.0	7,808.9	8,961.1	10,399.1	11,860.8	14,531.4	18,910.9	26,244.0	35,511.0
الخدمات الإجتماعية	916.7	994.6	1,118.6	1,258.2	1,393.5	1,522.6	1,735.0	1,968.0	2,564.3	3,541.2	4,850.9
المؤسسات المالية	(546.7)	(884.0)	(1,026.1)	(719.6)	(789.3)	(872.7)	(1,417.9)	(1,625.2)	(2,122.6)	(2,945.7)	(4,105.3)
الخدمات الحكومية	3,845.6	4,269.1	5,297.4	5,943.7	6,680.6	7,481.6	8,362.4	9,998.4	15,248.2	21,337.2	29,721.3
الخدمات الخاصة غير الربحية للأسر المعيشية	707.9	744.3	861.0	996.4	1,109.3	1,206.7	1,309.1	1,501.5	1,953,5	2,716.7	3,770.6
الرسوم على الواردات	1,188.0	1,531.0	1,783.4	1,997.4	2,217.1	2,645.1	2,956.6	3,535.0	4,722.7	6,564.9	9,023.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	68,721.4	83,29	96,611.5	106,527.0	124,609.1	135,659.0	162,203.9	186,689.9	243,412.8	342,803.3	475,827.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	19.3	20.3	22.4	24.8	26.4	28,0	29.4	27.0	27.1	28.3	29.3
معدل النمو	5.1	5.6	9.9	10.9	6.4	5.9	5.2	1.9	1.4	4.4	3.6

المصدر(تقرير البنك المركزي2014 م)

من الجدول يلاحظ أن متوسط معدل النمو خلال الفترة (2004-2014) بلغ 7.3% ونتيجة للحصار الإقتصادي على السودان، وتداعيات الأزمة المالية العالمية وانفصال جنوب السودان في عام 2011م

إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 2.6 في المتوسط خلال الفترة(2013- 2011) وذلك بالرغم من زيادة مساهمة القطاع الخدمي بحوالي 47% في المتوسط وثبات مساهمة القطاع الزراعي لذات الفترة.ويعزى إنخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى إنخفاض مساهمة القطاع الصناعي إلى 19.0% في المتوسط بسبب إنخفاض إنتاج النفط نتيجة لإنفصال الجنوب. وترجع الزيادة (الظاهرية والمتتالية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) لإنخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار من(4 جنيه مقابل الدولار في العام 2004م إلى 10جنيه مقابل الدولار في العام 2014م)

ولتوضيح نسبة مساهمة قطاعات البنية التحتية ومقارنتها بالصرف على البنى التحتية يمكننا بيان ذلك في الجدول أدناه:

جدول رقم (6/2/3) يوضح الصرف على قطاعات(النقل والمواصلات /قطاع الكهرباء والمياه/قطاع الخدمات الإجتماعية(الصحة والتعليم) ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (2004-2014)

مليون جنيه

العام	قطاع النقل والمواصلات		قطاع الكهرباء والمياه		قطاع الخدمات الإجتماعية(الصحة والتعليم)		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
	المنصرف على القطاع	المساهمة في الناتج المحلي	المنصرف على القطاع	المساهمة في الناتج المحلي	المنصرف على القطاع	المساهمة في الناتج المحلي	
2004	205	8,410.5	448	828.9	12.8	916.7	68,721.4
2005	348	10,092.5	330	1,070.8	14.0	994.6	83,29
2006	336	11,671.9	412	1,819.6	345.0	1,118.6	96,611.5
2007	291.1	13,781.2	834.6	1,981.4	256.8	1,258.2	106,527.0
2008	635.4	15,045.5	818,26	2,242.4	163.7	1,393.5	124,609.1
2009	567.7	17,076.2	1,493.1	2,513.0	244.4	1,522.6	135,659.0
2010	679.9	19,835.4	1,496.1	2,894.3	230.7	1,735.0	162,203.9
2011	451.0	24,425.6	2,013.9	1,606.1	214.0	1,968.0	186,689.9
2012	149	32,510.5	1,256	2,181.1	123	2,564.3	243,412.8
2013	651.0	45,271.2	2,075.0	3,055.1	154	3,541.2	342,803.3
2014	1,008	66,741.0	2,360	4,097.4	174	4,850.9	475,827.7

المصدر(تقارير بنك السودان(2004-2014)

من الجدول يلاحظ أن مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي في إزدياد تدريجي يتوافق مع الصرف عليها خلال الفترة حيث بلغ أعلى مستوى صرف ومستوى مساهمة في الناتج المحلي

الإجمالي في العام 2014م (1,008) و(66,741.0) على التوالي. أما قطاع الكهرباء والمياه مستوى الصرف عليه يقارب مستوى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الأحيان وفي العام 2011م مستوى الصرف عليه(2,013.9) فاق مستوى المساهمة(1,606.1).

قطاع الخدمات الإجتماعية(الصحة والتعليم) هناك تباين كبير بين مستوى الصرف عليها والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث تأتي مساهمته ثلاثة أضعاف ما يصرف عليه.

لتوضيح ذلك يمكن إعداد الجدول أدناه لبيان نسب الصرف على القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة.

جدول رقم(7/2/3) يوضح نسبة الصرف على قطاعات البنية التحتية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2004-2014)

العام	قطاع النقل والمواصلات		قطاع الكهرباء والمياه		قطاع الخدمات الإجتماعية(الصحة والتعليم)		معدل نموالناتج المحلي الإجمالي(%)
	نسبة الصرف على القطاع(%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي(%)	نسبة الصرف على القطاع(%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي(%)	نسبة الصرف على القطاع(%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي(%)	
2004	0.3	12.2	0.65	1.2	0.02	1.3	5.1
2005	0.4	12.15	0.40	1.3	0.02	1.2	5.6
2006	0.35	12.1	0.43	1.9	0.36	1.16	9.9
2007	0.27	13	0.78	1.9	0.24	1.9	10.9
2008	0.51	12.1	0.66	1.8	0.13	1.1	6.4
2009	0.4	12.6	1.1	1.9	0.18	1.1	5.9
2010	0.42	12.2	0.92	1.8	0.14	1.07	5.2
2011	0.24	13	1.08	0.86	0.11	1.05	1.9
2012	0.06	13.36	0.52	0.90	0.05	1.05	1,4
2013	0.19	13.21	0.61	0.89	0.04	1.03	4.4
2014	0.21	14	0.50	0.86	0.04	1.02	3.6

المصدر(تقارير بنك السودان(2004-2014)

من الجدول رقم(7/2/3) ساهم قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (13%) في المتوسط خلال الفترة، يليه قطاع الخدمات الإجتماعية (1%) وقطاع الكهرباء والمياه (1%) في المتوسط على الرقم من تدني مساهمة قطاع الكهرباء والمياه في الفترة(2011 - 2014) لأقل من (1%).

نسبة الصرف على كل القطاعات أقل من (1%) من الناتج المحلي الإجمالي ولم تفوق نسبة الصرف على القطاعات نسبة مساهمتها إلا في قطاع الكهرباء العام (2011م) نسبة الصرف (1.08%) ونسبة المساهمة (0.86%).

وهذا يشير إلى ضعف إنفاق الدولة على بنياتها التحتية مقارنة بالدول المتقدمة التي تنفق 40% من ناتجها المحلي على البنيات التحتية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: مناقشة الفرضيات

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

المبحث الأول

مناقشة الفرضيات

1/للإنفاق العام على البنية التحتية علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي:

من الجدول رقم (8/2/3) نجد أن الصرف على قطاع النقل والمواصلات في تدني منذ العام 2011م وحتى العام 2014 م في الوقت الذي إرتفعت فيه مساهمة القطاع في الناتج المحلي تدريجياً إلى أن وصلت 14% في العام 2014 م, وفي قطاع الكهرباء الذي بلغ الصرف فيه على القطاع الذروة(1.08%) إنخفضت فيه نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي,أما قطاع الخدمات الإجتماعية نجد أن مستوى مساهمة القطاع تساوت في العامين 2011 و2012 (1.05) على الرغم من تباين مستوى الصرف على هذا القطاع. مما يؤكد عدم صحة الفرضية.

2/ مشروعات البنية التحتية أغلبها خدمية غير محفزة للقطاع الخاص بسبب إرتفاع تكاليفها وقلة العائد عليها مع طول فترة إستردادها.

أكد المسؤلين صحة هذه الفرضية حيث ذكر مدير عام هيئة الصرف الصحي أن العائد من الخدمة المقدمة للمستهلك لا يغطي تكلفة تشغيلها مما لا يحفز المستثمر للدخول في مثل هذه المشروعات طويلة الأجل.خاصة المشاريع الإنشائية كمشاريع الصرف الصحي والطرق والجسور ومحطات وشبكات المياه.كما لاحظنا جلياً من خلال الجدول رقم (8/2/3) أن مستوى الصرف على هذه الخدمات يفوق في كثير من الأحيان مستوى العائد منها.الأمر الذي يشكل مخاطرة للمستثمر.

3/ إتباع نظم التمويل الحديثة يسهم إيجاباً في مشروعات البنية التحتية وبالتالي النمو الإقتصادي:

في مبحث الصرف على قطاعات البنية التحتية وجدنا كيف أن الخصخصة في بعض القطاعات قد ظهرت جلياً خاصة في قطاع الكهرباء والإتصالات وذلك بتوفير الجهد والمال والوقت من خلال برامج الحكومة الألكترونية وحوسبة التحصيل وغيرها من البرامج التي تم ذكرها آنفاً.

ويعتبر البوت أحد أوجه الخصخصة وتنفيذ المشروعات بأسلوب B.O.T من شأنه أن يجنب مساوئ الخصخصة باعتبار أن ملكية أصول المرافق المنفذة وفق نظام B.O.Tسينتقل للدولة مستقبلاً وهو إحدى الوسائل الملائمة لتمويل المشروعات بعيداً عن ميزانية الدولة، حيث يتم تحميل القطاع الخاص الأعباء المالية لإقامتها، مقابل العوائد المحصلة،

و تزايدت أهمية مشروعات B.O.T نظراً لاتجاه أغلب الدول المتقدمة والنامية إلى محاولة تطوير بنيتها الأساسية وتحديث مرافقها العامة، حيث وجدت هذه الدول في مشروعات B.O.T خير سبيل في تحقيق هذا الغرض. وهناك العديد من المشروعات الضخمة عالمياً التي تمت بنظام B.O.T ولعل أبرزها مشروع نفق المانش بين إنجلترا وفرنسا EURO TUNNEL (1)

وعن تجربة تركيا في الشراكة بين القطاع العام والخاص، نجد أن جميع مطارات وجسور وأنفاق وسكك حديد تركيا، تتبع نظام "البوت" القائم على الشراكة المثالية مع القطاع الخاص، وتتعامل تركيا بنظام البوت داخل البلاد وخارجها في 15 دولة من ضمنها السعودية، حيث ساهمت شركة تركية في مشروع توسعة مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة[2]، وفي السودان ساهمت الشركة التركية فايبر في إنشاء مشروع صرف صحي بحري(مازال المشروع تحت التنفيذ).

وعلى مستوى الدول العربية نجد أن وزارة الكهرباء من أوائل الوزارات بجمهورية مصر التي اتجهت إلى تمويل بناء محطات كهرباء في مناطق التعمير الجديدة معتمدة على نظام b.o.t وتبعت وزارة الكهرباء وزارة النقل والمواصلات في تنفيذ العديد من الطرق السريعة[3]

ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه في تمويل مشروعات البنية الأساسية للاستفادة من إمكانيات وخبرات الشركات العملاقة المتخصصة في مختلف المجالات. وأكد بعض المسؤلين بمؤسسات البنية التحتية إيجابية هذا التوجه باستخدام الأنظمة الحديثة للتمويل غير أن المناخ الإستثماري في السودان والعائد غير المجزئ من تقديم الخدمات يحول دون ذلك. وهذا يؤكد صحة الفرضية مع توفر المناخ المناسب للإستثمار.

المبحث الثاني

(1) الشبكة العالمية للمعلومات:الموقع الألكتروني:www.startimes.com تاريخ النشر أبريل/2007م تاريخ الزيارة 10يونيو 2016م

(2) الشبكة العالمية للمعلومات:الموقع الألكتروني: *www.alarabiya.net/* . تاريخ النشرمارس 2016تاريخ الزيارة 21مارس 2016م

(3) الشبكة العالمية للمعلومات:الموقع الألكتروني:www.global**arab**network.com تاريخ النشرأغسطس/2011م تاريخ الزيارة 21مارس 2016

النتائج والتوصيات

من خلال البحث في الإنفاق العام على البنية التحتية ومساهمته في النمو الإقتصادي ومناقشة الفرضيات تم التوصل للنتائج التالية:

النتائج الخاصة:

1. لا توجد علاقة طردية بين الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الإقتصادي(ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي) ويعزى ذلك لضعف الصرف على البنية التحتية.
2. مشروعات البنية التحتية مشاريع أغلبها خدمية غير محفزة للقطاع الخاص بسبب إرتفاع تكاليفها وقلة العائد عليها مع طول فترة إستردادها.
3. أنظمة التمويل الحديثة تسهم إيجاباً في مشروعات البنية التحتية.

النتائج العامة:

1. هنالك عوامل أخرى تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الإقتصادي بنسبة أكبر من مستوى الصرف على البنية التحتية.
2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتأثر سلباً ولا إيجاباً بانخفاض أو إرتفاع نسبة الصرف على البنية التحتية. ويعزى ذلك لضعف الصرف عليها .
3. مشروعات البنية التحتية لا تنفذ وفقاً للموازنات المعتمدة ويعزى ذلك لضعف تمويل الدولة لهذه الموازنات الموضوعة.

التوصيات

1. زيادة نسبة الصرف على البنيات التحتية وتنويع مصادر تمويلها.
2. على الدولة وضع خارطة طريق لترتيب أولويات البنية التحتية والعمل على تنفيذها وفق الخطط الموضوعة.
3. خلق بيئة ومناخ جاذب للإستثمار في مشروعات البنية التحتية.
4. العمل على زيادة وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

إقتراحات لبحوث مستقبلية:

1. الإستثمار في مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في السودان.
2. دور القطاع الخاص في تنمية البنيات الأساسية في السودان.
3. دور المصارف في تمويل مشاريع البنية التحتية في السودان.

قائمة المراجع

أولاً القرآن الكريم:

1. سورة الروم الآية(22)

ثانياً الكتب:

2. حربي محمد موسى عريقات – مبادئ الإقتصاد (الأردن/عمان، دار وائل للنشر ط1 2006م)
3. خالد عبد العظيم أبوغاية وحسن محمد جاد الرب ،الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه (الإسكندرية دار الفكر الجامعي 2011م)
4. صبري أبو زيد وعبدالحميد صديق عبدالبر، إقتصاديات المالية العامة(القاهرة ،جامعة قناة السويس /كلية التجارة بالإسماعيلية2002م).
5. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى – منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان(الجزء الثاني) (الخرطوم ، المكتبة الوطنية 2012م).

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

6. علي عبداللطيف إبراهيم أحمد ،المشكلات والمعوقات لتمويل مشروعات البنية التحتية رسالة دكتوراة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012م
7. محمد الشريف بن زمراوي وأ. هاجر سلاطين - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الإستثماري العام على البنية التحتية –(ورقة بحثية)- مجلة البحوث الإقتصادية والمالية – العدد الثالث/جوان/2015 م.
8. محمود محمد داغر وعلي محمد علي – الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في ليبيا-ورقة بحثية- المجلة الألكترونية بحوث إقتصادية وعربية – العدد51 – السنة 2010م-

رابعاً: التقارير :

9. تقارير بنك السودان(2004-2014)
10. وزارة المالية والإقتصاد الوطني ،العرض الإقتصادي 2013م

خامساً:الدوريات:

11. د. فتح الرحمن السر محمد صالح ، مشروعات البنية التحتية ،المال والإقتصاد(بنك فيصل الإسلامي) ديسمبر 2012م ص 26

سادساً:الإنترنت:

أولاً :المقالات المنشورة:

12.أحمد إبراهيم – (لبترول في السودان– الموقع Facebook–تاريخ النشر(2011م -10/يوليو) تاريخ الإطلاع 2015/8/14م.

13.الجيلي بشير حامد - السودان بين خياري الوحدة والإنفصال(one line) – شبكة الشروق (2015 – 4/8).تاريخ الزيارة 2015/8/15م.

14.محمد الفاتح العتيبي -- أثر الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد السوداني – (on –line) – تاريخ النشر(2008م /6/12)– الحوار المتمدن –العدد 2487 الصفحات 12.

ثانياَ: مواقع النشر:

15.الموقع الألكتروني : ويكبديا (الموسوعة الحرة- لا يوجد تاريخ نشر)- تاريخ الإطلاع 2014/3/15م

16.الشبكة العالمية للمعلومات – الموقع الإلكتروني www.acc4arab.com(تاريخ النشر 14/فبراير/2007م)تاريخ االإطلاع 2015/4/17م

17.زين العابدين بري – المالية العامة وميزانية الدولة –(on line) تاريخ الإطلاع 2015/4/16م.

18.الشبكة العالمية للمعلومات – الموقع الألكتروني: WWW.alukah.net تاريخ النشر 4/11/2014 تاريخ الإطلاع 7/8/2015.

19.الشبكة المعلوماتية الموقع الألكتروني :ويكبديا(الموسوعة الحرة- لا يوجد تاريخ نشر)-تاريخ الإطلاع 2014/3/15م.

20.الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني: ar.m.wikipedia.com – تاريخ الإطلاع 2015/11/21م.

21.الشبكة العامية للمعلومات الموقع الألكتروني: www.alnilin.com تاريخ الزيارة 2015/11/25م.

22.الموقع الألكتروني: http://www.sudanway.sd/transport _railways.htm(لا يوجد تاريخ نشر) تاريخ الزيارة 2015/11/5م

23. الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني: http:www.sudanway.sd/geog_airports تاريخ الزيارة 2015/11/7م

24.الشبكة العالمية للمعلومات –الموقع الألكتروني:www.alnilin.com تاريخ الإطلاع2015/11/3م

25.الشبكة العالمية للمعلومات –الموقع الألكتروني:www.alnilin.com تاريخ الإطلاع2015/11/3م

26.الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني:www.ddco.sd (تاريخ النشرأبريل 2013م) تاريخ الدخول 12/أكتوبر/2015م.

27.الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني:https/ar.m.wikipedia (لا يوجد تاريخ نشر) تاريخ الدخول 12/أكتوبر/2015م.

28.الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني:www.ddco.sd (تاريخ النشرأبريل 2013م) تاريخ الدخول 12/أكتوبر/2015م.

29.الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الألكتروني:www.ddco.sd (تاريخ النشرأبريل 2013م) تاريخ الدخول 12/أكتوبر/2015م.

30.الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الإلكتلروني: الحرية نت(تاريخ النشر 2/3/2013)- تاريخ الزيارة 13/8/2015.

31.الشبكة العالمية للمعلومات الموقع الإلكتروني: سودارس (تاريخ النشر 7/5/2009)– تاريخ الزيارة 14/8/2015 .

32. الشبكة العالمية للمعلومات:الموقع الألكتروني:www.startimes.com تاريخ النشر أبريل/2007م تاريخ الزيارة 10يونيو 2016م

33.

34. الشبكة العالمية للمعلومات:الموقع الألكتروني: */www.alarabiya.net* . تاريخ النشرمارس 2016تاريخ الزيارة 21مارس 2016م

1.35 الشبكة العالمية للمعلومات:الموقع الألكتروني:www.globalarabnetwork.com تاريخ النشرأغسطس/2011م تاريخ الزيارة 21مارس 2016

سابعاً:المقابلات الشخصية:

36.مدير التنمية بوزارة الصحة الإتحادية.

37.مدير التخطيط الإستراتيجي بوزارة التربية والتعليم الإتحادية.

38.مديرمشروع المركز القومي للمعلومات بالهيئة القومية للإتصالات.

39.مدير عام هيئة الصرف الصحي ولاية الخرطوم.